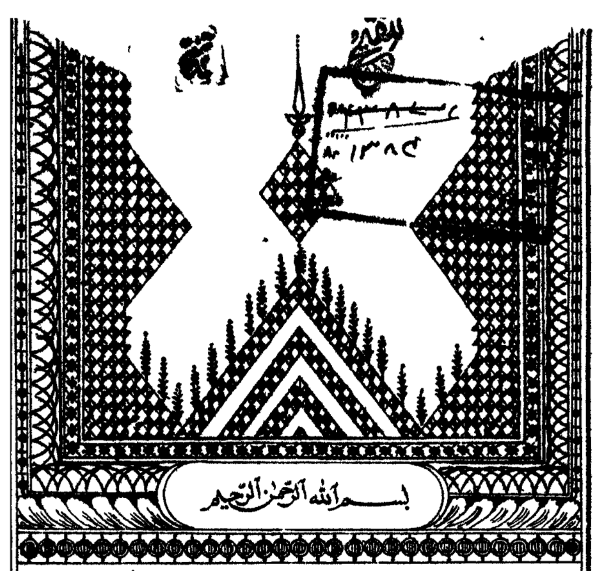
هذا مجيب الندا الى شرح
قطر الندا للعالم المحقق
والامام المدقق الشيخ
الفاكهاني رحمه
الله تعالى
امين

م م
م



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه اجمعين
الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده
سحائب عفوه وغفرانه المغنى بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه
الفاعل لما يشاء فلا معاند له فى فعله ولا مماثل له فى شأنه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الذى بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات
والمعجزات الجمه ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم فى الحل
والحرمه ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب و
الحكمه وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمه
وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة امثالها فما اشمل جوده
وما اعمه فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد
حبات الارض ونطق لساننا (وبعد) فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة

الموضوعة فی علم العربیة المسماة بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضی شریعتها وحاکمها ابن عبد الله جمال الدین محمد بن یوسف ابن هشام الانصاری رحمة الله علیه یتکفل بحل الفاظها وتبیین معانیها ممتزجا بکلماتها مع الاتیان بدلیل للمسائل وتعلیلها فی الغالب جانبت فیه الایجاز المخل واطناب الممل حرصا علی التقریب لفهم مقاصدها والحصول علی جملة فوائدها وسمیته (مجیب الندا) الی شرح قطر الندا وبالله اعتصم وعلیه اتوکل والیه اضرع واتوسل ان ینفع به طالبه وان یجعله خالصا لوجهه الکریم وسببا للفوز بجنات النعیم وان یبلغنی احسن الامل ویوفقنی فی القول والعمل انه خیر موفق ومعین لارب غیره ولا مأمول الاخیره

(مُقَدِّمَة) اعلم ان مَن اراد الخوض فی علم من العلوم علی الوجه الاکمل ینبغی له ان یتصور اولا حقیقته بحده او رسمه لیکون علی بصیرة فی طلبه فان من رکب متن عمیا خبط خبط عشوا وان یعرف موضوعه وهو ما یبحث فی ذلک العلم عن عوارضه الذاتیة اللاحقة له وان یعرف غایته وهی الثمرة التی لاجلها یطلب لیصون سعیه عن العبث فحد هذا العلم الذی نحن بصدده علم باصول یعرف بها احوال اواخر الکلم اعرابا وبناء وموضوعه الکلمات العربیة لانه یبحث فیها عن الحرکات الاعرابیة والبنائیة وغایته الاحتراز عن الخطأ فی اللسان والاستعانة علی فهم معانی الکتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما کان موضوع هذا العلم الکلم العربیة وکان البحث فی کل علم عن احوال موضوعه بدأ المصنف ببیان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبرکا باسمه القدیم واقتداء بالکتاب الکریم وعملا بقول النبی العظیم کل امر ذی بال لایبدأ فیه ببسم الله فهو ابتر ای اقطع (اَلْکَلِمَةُ) بفتح الکاف وکسر اللام افصح من فتحها وکسرها مع اسکان اللام فیهما وهی لغة تقال للجمل المفیدة کقوله تعالی کَلَّا اِنَّهَا کَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَکَلِمَةُ اللّٰهِ هِیَ الْعُلْیَا وَتَمَّتْ کَلِمَةُ

رَبِّكَ وهو من اطلاق الجزء مراد به الكل واصطلاحا (قَوْلٌ) اى مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا كان اوغير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله الذى هو (مُفْرَدٌ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لايدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هى ذوات حروف الثلاثة التى هى ني د وكل منها لايدل على معنى وليست اجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق بازاء حروف المعانى التى هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن لجى شريف فى حاشيته على الحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح اليه الرضى من انها مع ما هى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجى واسقط ايضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واٰثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق

الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحقيقة
اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعًا
فقدم وضعًا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم
والتخاطب واللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي هي من
غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة
التاء في مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق
على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم
مثلا انه كلمة (وَهِيَ) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اِسْمٌ وَ
فِعْلٌ وَحَرْفٌ) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم
يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها اولا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول
الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم
الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق
اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم
الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر
الحرف لعدمهما فيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف
بها ويتميز بها عن قسميه واثر التميز بالعلامة على الحد وان كان الحد اضبط
لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدى فقال
(فَاَمَّا الْاِسْمُ) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة وضعا (فَيُعْرَفُ) اي يتميز عن قسميه (بِاَلْ) المعرفة من
اوله (كَالرَّجُلِ) اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت
فيقال ال الموصولة او الزائدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع
الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كما
مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام

ويجوز ان يراد بأل ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل
منهما من خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما
ويحصل بدخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني
انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور ولكن
الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام
وتعبير غيره بأداة التعريف احسن من تعبيره بأل لشموله لال وللام
على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله
عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر (و) يعرف ايضا
من اخره (بالتنوين) وهو نون ثبتت لفظا لا خطأ استغناء عنها بتكرار
الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته
بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك
(كرجل) ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية
اشعارا بان المراد غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها
ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء كمسلمات سمي بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض
وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واي عوضا عن مضافهما اذا حذف نحو وانتم
حينئذ وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا و
الجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما
عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو
الحرف الذي تعزى له القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته
تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا
ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت

الحاجبية والمصنف فی الاوضح فلا یرد علی اطلاقه هنا وقد انهی ابن الخباز فی شرح الجزولية اقسام التنوين الی عشرة وجمعها بعضهم فی قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها	فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد	رنم او احك اضطرار غال وما همزا

وَ يعرف ايضا (بِالْحَدِيْثِ عَنْهُ) ای الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة (كَتَاءِ ضَرَبْتُ) بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب ومن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثانی بانه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضی ليس المراد انهما فی هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصی اعتبروا فی الاسناد الی القول اسناد مالمعناه ليخرج ما اسند اليه ما اللفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خير الی تسمع فی قولهم تسمع بالمعيدی خير من ان تراه فمؤول (وَهُوَ) ای الاسم بعد التركيب (ضَرْبَانِ) ای نوعان احدهما (مُعْرَبٌ) وهو الاصل فی الاسماء ای الغالب ولهذا قدمه ويسمی متمكنا وكذا امكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغی الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب عن حاجته اذا ابان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة ای حسنا واصطلاحا على القول بانه لفظی اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل فی اخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف فی الاوضح والشذور وعلى القول بانه معنوی تغيير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتاخرين

وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهو ما) اى الذى او شئ (يتغير هيئة (اخره) لفظا او تقديرا (بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا او نصبا او جرا (الداخلة عليه) لفظا او تقديرا وذلك (كزيد) وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله اخره تغيير الاوائل والاواسط والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقولنا لفظا او تقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابو الحسن ومسلمى القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا ام تأخر كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما هنا او مقدرا كما فى بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر فى اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل اثرين فى محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع
و (الثانى (مبنى وهو) ما كان (بخلافه) اى المعرب اى ما لم يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود

والقيام

والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظى ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وحركة او حرفا وسكون او حذف وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونيين وعلى القول بانه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف فى شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه وانما بنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى الوضع او المعنى او الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ما اريد منها . تنبيه اختلف فى الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم ان المبنى على اربعة اقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون وقدّم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته فى البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل فى تحريك البناء واليه اشار فى المثال فى قوله **كهؤلاء فى لزوم الكسر** فى الاحوال الثلاثة وهو من اسماء الاشارة والها فيه للتنبيه وكلها مبنية الا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معانى الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدّى به كما وضع للتمنى والترجى وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى فى نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى فى غيره كان مشبها للحرف فى ذلك اذ الدلالة على معنى فى الغير انما هو من شأن الحروف وبنى على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك واتى بكاف التشبيه مع حرف العطف فى قوله **وكذلك حذام وامس فى لغة الحجاز** للاشارة الى ان للمبنى على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه

ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله علما المؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة فى أخره اسم للكذابة التى ادّعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها ۞ فان القول ما قالت حذام

واكثر بنى تميم يوافقهم فى كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتانيث المعنوى عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين فى قوله

ومر دهر على وبار ۞ فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار اول على الكسر واعرب الثانى واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبنى على الحركة ليعلم ان له اصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فمبنى اجماعا كذا فى الاوضح واشار الى القسم الثانى بقوله و **كاحد عشر واخواته** من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة فى المذكر وتانيثها فى المؤنث وعكس ذلك فيما دونها **فى لزوم الفتح** فى الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره الى الثانى وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم واما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف اى الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشرة فحذفت الواو وقصد المزج

الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة
قصد التخفيف لثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان فی نحو لا رجل و
امراة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل
وامراة واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما
موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك
المصنف استثناءه احالة على ما سياتی من انه يعرب اعراب المثنى وبنى العجز
فيهما لتضمنه معنى حرف العطف واشار الى الثالث بقوله **وكقبل وبعد**
واخواتهما كالجهات الست وحسب واول ودون **فی لزوم الضم**
بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه
دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم فی قراءة السبع ای من قبل
الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف
ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف

او حذف ولم ينو شیء اصلا كقوله

فساغ لی الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات

فانهما فی هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على
الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين فی الحالة الثانية مراعاة للاضافة
وبوجوبه فی الثالثة لزوال ما يعارضه فی اللفظ والتقدير اذ هما فی هذه الحالة
نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا فی الاحوال الثلاثة
لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند
وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذی
هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل فی الابهام
وقيل لشبههما بحرف الجواب فی الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على
الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف
المضاف اليه مع ان معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما فی حال

الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما
ومثلهما في جميع ما قدّمناه اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه
الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا
تنبيه الحق بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد
لا او ليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غيرها فاضم
اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم
لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس
يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور
وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او
بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل
وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون و
قد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله

جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا ... لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به واشار
الى الرابع بقوله **ومن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة ولا
فرق في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير
وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية
او استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم
في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخيره للسكون
يوهم انه خلاف الاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البناء**
لخفته وثقل البناء واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات
وكونها عرضة لان يبتدء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكين كاقبل
وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا

وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل فی البناء السکون دخل فی الکلم الثلاث کهل
وقم وکم ولما کان الفتح اقرب الحرکات الی السکون لحصوله بادنی فتح الفم دخل
ایضا فی الکلم الثلاث کسوف وقام واین ولما کان الکسر والضم ثقیلین اختصا
بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله **واما الفعل** وهو ما دل علی
معنی فی نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فثلاثة اقسام**
عند جمهور البصریین وقسمان عند الکوفیین والاخفش باسقاط الامر بناء
علی انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم
المصنف فی المغنی وقواه وانما کانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان فی ذلک
لان الفعل الذی هو الحدث اما متقدم علی زمان الاخبار او مقارن له او
متاخر عنه فالاول هو الماضی والثانی الحال والثالث الاستقبال وقال ابن
الخباز الدلیل علی ان الازمنة ثلاثة قوله تعالی له ما بین ایدینا وما خلفنا
وما بین ذلک وقول زهیر

واعلم علم الیوم والامس قبله ۔ ولکننی عن علم ما فی غد عمی

ماض وهو ما دل وضعا علی حدث وزمان انقضی وسمی ماضیا باعتبار
زمانه المستفاد منه وقدمه علی فعل الامر لانه جاء علی الاصل اذ هو متفق
علی بنائه ولان علامته مفردة وقدمهما علی المضارع لانهما قد یکونان مجردین
والمضارع لا یکون الا بالزیادة والمزید فیه فرع عن المجرد وعکس فی الاوضح تقدم
المضارع لانه لما شابه الاسم قوی وشرف واخر الماضی لتاخره فی الوجود لانه
مسبوق بالحال والاستقبال ولزم علی هذا توسط الامر **ویعرف** ای
عن قسمیه **بتاء التأنیث الساکنة** الدالة علی تأنیث فاعله وتلحقه
متصرفا کان او جامدا الا افعل التعجب وحبذا فی المدح وافعال الاستثناء و
کفی فی قولهم کفی بهند ولا یقدح ذلک فی کونها افعالا ماضیة لان العرب التزمت
تذکیر فاعلها وانما اختصت التاء الساکنة به للفرق بین تاء الافعال وتاء
الاسماء ولم یعکس لئلا یفضی ثقل الحرکة الی ثقل الفعل والمراد بها الساکنة
بالذات فلا یضر تحریکها العارض کان یلاقیها ساکن فحینئذ تکسر نحو قالت

امرأة العزيز او تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا اعتداد
بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها
تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة
اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة
واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على
اطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ
والمصنف وان اطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر
عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على**
الفتح لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد
على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع فيما مرّ والاسم بوقوعه موقعه
وخص بالفتحة طلبا للخفة **الا** اذا كان **مع واو الجماعة فيضم**
اخره **كضربوا** لمناسبة الواو واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروف
او كان مع **الضمير المرفوع المتحرك فيسكن** اخره تسكين
بناء **كضربت** بتثليث التاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن
غير الواو ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله
عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت
وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر وعليه المصنف في الاوضح
وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم وليس
كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر
وقدمر ذلك تأمل **ومنه** اي من الماضي **نعم وبئس** لقبولهما التاء
المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك
من الخيانة فانها بئست البطانة **و** **كذا** **عسى وليس** لقبولهما التاء
ايضا نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو
ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة

بالفعلية انما هو **على القول الاصح** اى الصحيح وقيل ان نعم وبئس
اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قوله ما هى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير
واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اى بمقول فيه نعم الولد وعلى غير مقول
فيه بئس العير وسيأتى الكلام فى باب الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا
القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثانى حرف نفى
كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة
على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث
والزمان عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو
لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه فى التوقف المذكور
اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع واشار الى
القسم الثانى من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو مستقبل ابدا اذ المقصود
به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل **ويعرف** اى يتميز عن قسيميه
بدلالته على الطلب اى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو
لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى
الذى هو طلب الترك ولابد **مع** ذلك من **قبوله ياء المخاطبة**
نحو كلى واشربى وقرى عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء
الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب
ولم تقبل الياء او النون فهى اسم فعل كنزال او مصدر كضربا زيدا او حرف
نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو
ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على
صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون فى الاسم
والفعل والحرف نحو مربى اخى فاكرمنى ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان
حكمه فقال **وبناؤه على السكون** اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير
تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة **كاضرب** وانطلق واستخرج
اذ مضارعه يجزم بالسكون **الا المعتل** وهو ما اخره واو او الف او ياء

فعلى حذف اٰخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرطان لايتصل به ما تقدم او نون النسوة **كاغز واخش وارم** اذ مضارعه يجزم بحذف اٰخره فاغز مبنى على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف اليآ لان مضارعها مثلها **و الا نحو قوما** مما هو صحيح الاٰخر واتصل به ضمير تثنية **و نحو قوموا** مما اتصل به ضمير الجماعة **و نحو قومى** مما اتصل به ياء المخاطبة **فعلى حذف النون** بناؤه اذ مضارعها المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله فى البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن و اقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما فى الاوضح وبناؤه على مايجزم به مضارعه لكان احسن لكن لما ذكر ان للماضى ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك **ومنه** اى من فعل الامر **هلم فى لغة بنى تميم** الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمى يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلممن يا هندات واما اهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لانه طريقة واحدة لايختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا **و كذا هات** بكسر التاء مالم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا **و تعالى** بفتح اللام لاغير **فى الاصح** اى الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتى وتعالى فاذا امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتى وتعالى كارمى واخشى اذ بناء الامر على مايجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو مادل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا وسمى مضارعا من المضارعة وهى المشابهة لمشابهته الاسم فى ان كلا منهما يطرء عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك

الاشتراك فى الاعراب لكن لما كانت المعانى المتعاقبة على الاسم لا يميزها
الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى
الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا فى المضارع وما قيل من
ان العلة فى التسمية مشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا
والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك فى شرح التسهيل
ويعرف اى يميز عن قسميه **بلم** اى بدخولها عليه نحو لم يلد ولم
يولد ومما يميز به ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام
ولا الطلبيتين وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك فى ألفيته لان لها
امتزاجا بالفعل بتغير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى
وافتتاحه بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه فى الشرح يكون
بحرف واحد زائد **من احرف نأيت** اى بعدت او انيت
اى ادركت **نحو** قولك **نقوم واقوم ويقوم** زيد **وتقوم**
يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها فى اول الماضى وانما
ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى ومن النحاة من جعل افتتاحه
باحدها من علامته ايضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولى
من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته
بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك فى التسهيل وعليه فيشترط فى الهمزة ان
تكون للمتكلم وحده وفى النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمعظم نفسه
ولو ادعاء وفى الياء ان تكون للغائب المذكر مطلقا او لجمع الغائبات وفى التاء
ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير
بانيت انسب بالنسبة للتصحيفية من تعبيره بنأيت والحكم الذى اشرنا
اليه فيما مر هو قوله **ويضم اوله** اى المضارع اى الحرف المفتتح به **ان
كان ماضيه رباعيا** سواء كان كل حروفه اصولا **كيدحرج**
اذ ماضيه دحرج ام بعضها زائدا **كيجيب ويكرم** اذ ماضيهما اجاب و
اكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل **ويفتح اوله فى غيره** اى

غير المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا **كيضرب** اذ
ماضيه ضرب ولايكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق
ويستخرج اذ ماضيها انطلق واستخرج ولايكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسي
نحو خصم وقتل بالتشديد فان اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها
وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو اخال
فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة فيهما
مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس برباعي وقد يقال بانهما
من الشواذ فلا استثناء او ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس
فكانهما على اربعة احرف تقديرا **ويسكن اخره** تسكين بناء على الاصح
ان كان **مع نون النسوة نحو** والمطلقات **يتربصن والا ان يعفون**
وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي
لاعرابه باتصاله بالنون التي لاتتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل
في البناء كما مر وحملا على الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن
او لن يضربن لم يؤثر فيه لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال

وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة
لا نون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة
والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفوون بواوين اولاهما
لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن يفعون وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لاتدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا
لام الكلمة في نحو فاض وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه
اخر وجئ به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين بجر الحقائب فلو عبر بنون الجمع لكان اولى ولصدق عموم
قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** اخره فتحة بناء ان كان

مع نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة **المباشرة** وهي المتصلة به من غير حاجز **لفظا او تقديرا** هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى الاصل من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة **نحو لينبذن** بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي **ويعرب** اى المضارع **فيما عدا ذلك** المتقدم وهو ما اذا عرى عن النونين **نحو يقوم زيد** وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او مقدرا فالاول نحو **ولا تتبعان** اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف **ولتبلون** مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور اصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو الفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالى الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب فاعل والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون **فاما ترين** اصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترييين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم

حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانی نحو **ولا يصدّنك** اصله قبل التوكيد يصدّونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله فی الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدّونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما ياتی على شذوذ وهو تاكيد الفعل الخالی عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل فی هذه الامثلة ماعدا الثانی منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو بحذف النون للجازم فما وقع فی الاوضح من انه معرب فی الاول والثالث تقديرا كالثانی وهو لتبلون سهو وانما لم يبن فيها على الاصح لانتفاء تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشئ واحد والضابط فی ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بنی على الفتح وما كان رفعه بثبات النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له و انما بنی مع عدم مباشرتها له فی نحو هل تضربنان يا هندات لوجود المقتضى لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل فيه **واما الحرف** وهو ما دل على معنى فی غيره فقط **فيعرف** ای يتميز عن قسميه **بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم** المتقدمة ولا غيرها **ولا** شيئا من علامات **الفعل** المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن فی حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم فی باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة فی ذلك ما قاله الرضی و غيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما فی هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل

فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كانت في حيزها الا انها اذا راته في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة **وبل** من حروف العطف ومعناها
الاضراب و الحرف **ليس منه مهما** لعود الضمير عليه في نحو مهما
تأتنا به من اية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف **و لا اذما**
بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على
اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشئ على ما كان عليه
وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح
كما في الاوضح واجيب عما تقدم من انه قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول
ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة
استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم
من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع
للحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى الماضي ولم
تخرج لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهي المسبوكة
مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اى عنتكم وقيل انها اسم **ولما
الرابطة** اى لوجود شئ بشئ وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود
وقيل انها ظرف وقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ فيه معنى
الشرط واستظهره المصنف في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة
الى الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت بما النافية
واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم ان لما النافية
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية و
على الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم على مهما واذما بالاسمية وعلى
ما ولما بالحرفية انما هو **على الاصح** من القولين فيهما وقد مر ان الاصح في
اذما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف

فی ما المصدریۃ حکاہ غیرہ وحکی ابن خروف الاتفاق علی حرفیتہا ورد علی من نقل فیہا خلافا قال فی المغنی والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابوبکر باسمیتہا واعلم ان الحروف ستۃ انواع احدہا ما لا یختص بالاسماء ولا بالافعال بل یدخل علی کل واحد منہما ولا یعمل کہل الثانی ما لا یختص بہما ولکنہ یعمل کالاحرف المشبہۃ بلیس الثالث ما یختص بالاسماء ویعمل فیہا الجر کفی او النصب والرفع کان واخواتہا الرابع ما یختص بالاسماء ولا یعمل فیہا کلام التعریف الخامس ما یختص بالافعال ویعمل فیہا الجزم کلم او النصب کلن السادس ما یختص بالافعال ولا یعمل فیہا کقد والسین وسوف **وجمیع الحروف مبنیۃ** باجماع لاحظ لہا فی الاعراب لانہا لا تنصرف ولا یتعاقب علیہا من المعانی الترکیبیۃ ما تحتاج معہ الی الاعراب ثم منہا ما ہو مبنی علی السکون کقد ولم وما ہو علی الفتح کان ولیت وما ہو علی الکسر کلام الجر وبائہ وما ہو علی الضم کمنذ فی لغۃ من جر بہا وقد تقدم ان الاصل فی البناء السکون لما مر فاذا جاء شئ مما الاصل فیہ البناء مبنیا فلا یسئل عن سبب بنائہ لمجیئہ علی اصلہ ثم ان جاء مبنیا علی السکون فلا یسئل ایضا عن سبب بنائہ علیہ لذلک او علی حرکۃ سئل عنہ سؤالان لم عدل الی الحرکۃ ولم کانت الحرکۃ کذا وان جاء شئ مما الاصل فیہ الاعراب مبنیا علی السکون سئل عنہ سؤال واحد لم بنی او علی حرکۃ سئل عنہ ثلاثۃ اسئلۃ لم بنی ولم عدل الی الحرکۃ ولم کانت الحرکۃ فیہ کذا

والکلام لغۃ عبارۃ عن القول وما کان مکتفیا بنفسہ کذا فی القاموس واصطلاحا **لفظ** ای ملفوظ کالخلق بمعنی المخلوق وہو فی الاصل مصدر بمعنی الرمی ثم خص بالرمی من الفم ثم اطلق علیہ من باب اطلاق المصدر علی اسم المفعول و قد مر تعریفہ ولو عبر بالقول ہنا کما عبر فی الکلمۃ لکان اولی لما مر وخرج بہ ما لیس بلفظ کالخط والاشارۃ وشبہہما وان کان مفیدا فانہ لا یسمی کلاما اصطلاحا وصح الاخراج بہ وان کان جنسا لما مر **مفید** او دال علی معنی یحسن السکوت علیہ بحیث لا یصیر السامع منتظرا لشئ آخر لان الفائدۃ حیث وقعت قیدا للفظ او القول فالمراد بہا الفائدۃ التامۃ ای الترکیبیۃ لا الناقصۃ

التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا افادة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب لان المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان و تبعهم المصنف هنا في الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصود مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقها على الاشارة والصور التي يتألف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه **واقل ائتلافه** عند النحاة خبرا كان او انشاء **من اسمين** حقيقة كهذا زيد او حكما **كزيد قائم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل **او من فعل واسم كقام زيد** ونعم العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتأليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل**

عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا
وانواع الاعراب الذى هو جنس لها عند النحاة **اربعة** بالاستقراء
وهى **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك او بحذف وكلاهما يوجد
فى المعرب **من اسم وفعل** فالرفع فيهما نحو **زيد يقوم**
والنصب فيهما نحو **ان زيدا لن يقوم وجر** بحركة او حرف ولا يوجد
الا **فى اسم** لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والمخبر عنه لا يكون
الا اسما **نحو** مررت **بزيد** فزيد فى المعنى مخبر عنه بانه ممرور به
وجزم بسكون او حذف ولا يوجد الا **فى فعل** وذلك **نحو لم
يقم** لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لما فاته من المشاركة
فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به
لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف
المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير
المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب
لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة
فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات
انواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب
لا انه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيون وعبر بالانواع دون الالقاب
المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظى ولان من حق اللقب ان يصدق على
ما لقب به كأن يقال الاعراب الرفع وكذا البواقى وهو ممتنع لاستلزام حمل
الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة
عنها اشار الى الاول بقوله **فيرفع** اى المرفوع من اسم وفعل **بضمة
وينصب** اى المنصوب منهما **بفتحة ويجر** اى المجرور من اسم
بكسرة ويجزم اى المجزوم من فعل **بحذف حركة** فالضمة علم
ومسماه الرفع وكذا الباقى وقد مر امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات

والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذفه عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله **الا الاسماء الستة** وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوه و اخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال** اى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سيأتي والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم وان اطلقت على غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج اباكان او اخا او غيرهما ولهذا انث الضمير وقد يطلق على اقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل تختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة ومثل ذو مال اى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطائية

فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجرى مجرى ذى المعرب كما قاله ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة **فترفع بالواو** نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير **وتنصب بالالف** نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفى ضلال مبين **وتجر بالياء** نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرابها بهذه الاحرف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت اوجمعت اعربت اعراب المثنى وذلك الجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اى خياشيمها وفاها فلو اضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء الا ذو وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيها النطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم فان لم تخل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصى وذلك تثليث فائه قصرا ونقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات افصحها فتح فائه منقوصا واقتصر فى التسهيل على تسع وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع فى ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفى استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه

لا يحذو ورفى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذ اصلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما فى المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا ونصبا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل فى الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن فى هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه **والافصح استعمال هن** مضافا **كغد** اى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت لامه احتياطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هى افصح قياسا لان ما كان ناقصا فى الافراد فحقه ان يبقى على نقصه فى الاضافة كما فى يد لما حذفت لامها فى الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قاله فى شرح الشذور وفى كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظى من الفضل باوفر نصيب و لا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوى اى حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله فى الاب والاخ والحم ومنه قوله

باب به اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم .

وحكى ابو زيد جاء اخك والفراء هذا حمك فدل على انه لغة لا ضرورة ويجوز فى الاب وتاليه القصر ايضا وهو التزام الالف مطلقا فى اخرها وهو اشهر فيها من النقص كقوله ان اباها وابا اباها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وحكى الاصمعى انه يقال للمراة حماة **و الا. المثنى** وهو ما دل

على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان فى اللفظ بدليل اشتراطهم فى التثنية اتفاق اللفظ فسقط ماقيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط فى كل مايثنى ثمانية شروط وهى الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له فى الخارج وان لايستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ **بالالف** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة **و الا جمع المذكر السالم** بنصب الميم وعطفه على ماقبله قبل انهاء الكلام على المثنى لجمعهما فى حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا فى العبارة وهو مادل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه مااشترط فى المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين اوصفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلايجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحوه ولانحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة **بالواو** المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون واشار الى مااشتركا فيه بقوله **ويجران وينصبان بالياء** المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح مابعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجر لان علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم مايستخفون ويقل مايستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وحرك مابعد

علامة

علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فی ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لايكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو و كسر ما قبل الياء فی الجمع ليكون ذلك دليلا علی شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او افراد هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا فی اللفظ لان قبلها فی الرفع واوا قبلها ضمة وفی الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الی الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثنی وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوی فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فالفه ان كانت زائدة علی ثلاثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء والا فواوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثنی من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنی الا المقصور والمنقوص فان اٰخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل اٰخر المقصور دلالة علی ما حذف ويضم ما قبل اٰخر المنقوص فی الرفع ويكسر فی غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثنی والمجموع الفاظ شابهتهما فی الدلالة علی معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها فالملحق بالمثنی هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط و هما **كلا وكلتا** ولاينفكان عن الاضافة الی ظاهر او مضمر والشرط فی الحاقهما كونهما **مع المضمر** فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء **كالمثنی** لانهما فی الاغلب اذا اضيفا الی ضمير غائب كانا تابعين للمثنی تاكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما فی الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الی ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الی ظاهر فانهما لايجريان علی المثنی اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة علی الاٰخر كالمقصور نظرا الی افراد اللفظ كقوله تعالی

كلتا الجنتين آتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** اى سواء اضيفا الى ظاهر او الى مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وان ركبا** مع العشرة كما فى اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما وثنتاهما لان ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه نبه عليه فى شرح اللمعة **تنبيه** لم يذكر فيما الحق بالمثنى فى الاعراب ما سمى به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع الآتى ما سمى به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحى بالسبعان **و** الملحق بالجمع المذكر السالم فى اعرابه اربعة انواع احدها اسماء جموع وهى ما لا واحد لها من لفظها فمنها **اولوا** بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربى ونحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الالباب **وعشرون** اسم جمع وليس مفرده عشرة والا جاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين **واخواته** وهى من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفى غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس ليس

بعلم ولاصفة و الثاني جموع لم تستوف تصحيح الشروط منها **اهلون** جمع اهل **و وابلون** جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولاصفتين **و** الثالث جموع تكسير وهي مالم يسلم فيها بناء واحدها منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر

وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو وهاء لقولهم في الجمع سنوات اوسنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة احرف **و بابه** وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه **وبنون** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة **و** الرابع ما سمي به منه او مما الحق به منه **عليون** اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع عِلِّيّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو **وشبهه** مما سمي به كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع **كالجمع** المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات

وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل فى هذان و اللذان عند غيره ورده الرضى ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا و يعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد **و الا اولات** بمعنى ذوات وهو اسم جمع لاواحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات ونظيره اولو فى كونه اسم جمع الاان اولو يختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمى به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعات للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لاينصرف مراعات للتسمية وقد روى بالاوجه الثلاثة وقول امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها **وما جمع بالف وتاء مزيدتين** على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخبيصى الى ما قاله تبعا لابى حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذى جمع بالف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لاينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضات وابيات اذ الالف فى الاول والتاء فى الثانى اصليتان قال جدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الاجرومية ولاحاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك ان تكون الالف والتاء مستجدتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما بتاء والف قد جمعا والذى يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة مذكر لايعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء



فان كان قبلها الف وهمزة فكالتثنية ويجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومدّه بالاجماع **فينصب بالكسرة** وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا لم ترد اليه لامه فى حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفى التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه فى الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه فى الاعراب بالكسرة وانما تخلف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حرف يصلح للاعراب **كخلق الله السموات** فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب ورجحه فى المغنى بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا الا ان الله سبحانه وتعالى موجد للافعال والذوات جميعا ومثله فى هذا الخلاف خلق الله العالم **واصطفى البنات** افاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات فى جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتى تانيث فى كلمة واحدة **و لا مالاينصرف** وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذى هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سياتى آخر الكتاب واما الجر فليس داخلا فى مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين ولانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبنى على الكسر كنزال وذلك **فيجر بالفتحة** نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب **نحو مررت بافضل منه** وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه

الاسم ال او بدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام زائدة **نحو** مررت **بالافضل** وباليزيد ونحو قوله تبيت بليل امارٍ من اعتاد اولقا **او مع الاضافة** ولو تقديرا **نحو** مررت **بافضلكم** وقوله ابداء بذا من اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة او بدخول ال عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ يعلم ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل والتابع **و الا الامثلة الخمسة** سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان او يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة **وهي** كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة نحو **يفعلان** بالياء التحتية للغائبين **ويفعلون** بالياء كذلك للغائبين **و** نحو **تفعلان** بالتاء الفوقية للمخاطبين **وتفعلون** بالتاء كذلك للمخاطبين **وتفعلين** بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله الكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال

فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم **وتجزم وتنصب بحذفها** نيابة عن السكون والفتحة **نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا** ولافرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شئ من الحذف والتغيير كما في نحو انت تدعين لعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حدته لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لانون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جئ بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي — وجهك بالعنبر والمسك الذكي

و الا الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه **فيجزم بحذف اخره** وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات **نحو** زيد **لم يغز ولم يخش ولم يرم** بحذف اواخرهن والحركات ادلة عليهن واما نحو قوله

الم ياتيك والانباء تنمي — بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا او قوله تعالى انه من يتقي

ويصير على قراءة قنبل مؤولا وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية **تنبيه** محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر لفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسب ما سيأتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيأن هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله **وتقدر جميع الحركات** الثلاث **في نحو غلامي** من كل ما اضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر

بعد استقرارها **و يقدر جميعها ايضا في نحو الفتى** من كل اسم معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا **و يسمى هذا مقصورا** لامتناع هذه اولانه قصر عن ظهور الحركات فيه اى منع منها ومثله المدغم والمحكى بمن واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت فيما لاينصرف كاحمد للثقل ولاثقل مع التقدير والقسم الثانى من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة والكسرة فى نحو القاضى** من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهى فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر فى المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها **ويسمى هذا منقوصا** لانه نقص منه بعض الحركات ولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر فى الاسماء واما ما يقدر فى الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة فى نحو زيد يخشى ولن يخشى** من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثانى منها بقوله **والضمة فى نحو زيد يدعو ويقضى** من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما **وتظهر الفتحة فى** المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء **نحو ان القاضى لن يقضى ولن يدعو** لخفتها **تنبيه** قدمر ان من يقول بتقدير الحركات فى المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو فى ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك

بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف الياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري

فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه **يرفع** الفعل **المضارع** اذا سلم من نوني التوكيد والاناث و كان مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم زيد** باجماع من النحاة واما قول علي رضي الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافيقه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد من اربعة بدأ منها **بلن** لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأبيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتاكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التابيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان من ردّ على الزمخشري في قوله بتابيد النفي بهذه الاية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التابيد ليس على تحقيق في المسئلة وردّ ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن لتابيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الاخرة

جعلنا

جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التابيد فى نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما فى قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتى للدعاء ام لا فيه خلاف اختار فى المغنى الاول قال فيه وتأتى لن للدعاء وفاقا للجماعة والحجة فى قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

لكنه صرح فى الشرح وفى الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلى ولا يفصل بينها وبين معمولها الا فى ضرورة كقوله

لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء

و اتبعها **بكى المصدرية** لمشاركتها لها فى العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها **نحو لكيلا تأسوا** اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكى التعليلية الجارة وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كى ان تكرمنى او اللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية اما فى الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله واما فى الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله

اردت لكيما ان تطير بقربتى جاز الامران اى كونها مصدرية وكونها جارة والثانى ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اى كيف تجنحون **و** اتى **باذن** قبل ان لطول الكلام عليها وهو حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال ازورك غدا اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته وجيئها لهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما فى كل موضع وتكلف

تخريج خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا اصدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء و الاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون **مصدرة** في اول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضى وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تأتنى اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ... وامكننى منها اذن لا اقيلها

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله **وهو** اى المضارع الذى يليها **مستقبل** فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الشرط الثالث واليه اشار بقوله **متصل** ذلك المضارع بها **او منفصل** عنها اما **بقسم** او بلا النافية كما في المغنى والشذور واشار الى مثالى الاتصال والانفصال بقوله **نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم بحرب** على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جئ به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا

النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لافاصل واغتفر ابن بابشان الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا اتتك اولا | وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا | الا بحلف ونداء او بلا
وافصل بظرف او بمجرور على | راى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف قولا | فاحسن الوجهين ان لا تعملا

وينصب المضارع ايضا **بان المصدرية** اي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها **ظاهرة نحو** والذي اطمع **ان يغفرلي** ومضمرة كما سياتي والتقييد بالمصدرية يخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك و الثانية قال في اوضحه هي التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطوالى وارق السلم او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله

فامهله حتى اذا ان كانه | معاطي يد في لجة الماء غامر

ومحل النصب بان المصدرية **مالم تسبق بعلم** اى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة **نحو علم ان سيكون** افلا يرون ان لا يرجع **فان سبقت بظن** اى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن **فوجهان** الرفع والنصب **نحو وحسبوا ان لا تكون** فرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على اصله من غير تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا و من العرب من يجزم بان كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا | تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

ومنهم من اهملها حملا على ما اختها اى المصدرية كقوله

ان تقران على اسماء ويحكما   منى السلام وان لاتشعرا احدا

كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ماروى فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم **ومضمرة** واضمارها اما جوازا او وجوبا اما **جوازا** ففى موضعين احدهما **بعد عاطف** وهو هنا الواو او الفاء او ثم او او **مسبوق** ذلك العاطف **باسم خالص** من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو **نحو** قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه

ولبس عباءة وتقر عينى   احب الى من لبس الشفوف

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل فى تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارياح فيه   احب الى من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف فى شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فارضيه   ماكنت اوثر اترابا على ترب

وبعد ثم قوله

انى وقتلى سليكا ثم اعقله   كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى يطير **و** الثانى **بعد اللام** الجارة سواء كانت للتعليل كما **فى نحو** انا فتحنا لك فتحا مبينا **ليغفر لك الله** ما تقدم من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيض المقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم عليه

لما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم قال بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد وهى الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتى **فى نحو لئلا يعلم اهل الكتاب** ام نافية نحو **لئلا يكون للناس** **فتظهر** ان وجوبا **لا غير** كراهة اجتماع لامين **و** الا فى **نحو ما كان الله ليعذبهم** بما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفى بما او لم فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما فى المغنى **فتضمر** وجوبا **لا غير** وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف فى الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفى الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصرى فهو قول مركب من قولين وذهب البصرى الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح فى موضع جر والتقدير فى نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا التعذيبهم ويقدر فى كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فصرح بالخبر الذى هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفى كلامه استعمال لا غير وقد صرح فى المغنى بان قولهم لا غير لحن وفى الشذور بانه لم تتكلم به العرب و قد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففى خمسة مواضع احدها هذا والثانى اشار اليه بقوله **كاضمارها** اى ان وجوبا **بعد حتى** الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهى فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كى

وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما
في نحو حتى تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى
ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة　　حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها
بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا
لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك
ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان
لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر
الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار
والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف
كي فانها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان
بعدها الا **ان كان مستقبلا** بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم **نحو** لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى
زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم　　او ان يبين جميعا وهو مختار

قال ابو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد
حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوائل
والتقييد بالجارة تخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي
والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله
حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون
الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب

النصب

النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها
مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه **و** الموضع
الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله **بعد او** العاطفة
الصالح فى موضعها الى او الا فالاول **نحو** قولك **لالزمنك او**
تقضينى حقى اى الى ان تقضينى حقى وكقوله لاستسهلن الصعب
اوادرك المنى **و** الثانى **نحو** قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما اى الا ان تستقيما والفعل فى
هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من
الفعل المتقدم اى ليكونن لزوم منى او قضاء منك وليكونن منى كسر
لكعوبها او استقامة منها **و** اشار الى الرابع والخامس بقوله **بعد**
فاء السببية وهى التى قصد بها الجزاء **او واو المعية** وهى
المفيدة معنى مع حال كونهما **مسبوقين بنفى محض** اى خالص
من معنى الاثبات فخرج نحو الم تأتنا فنكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا
وما تأتينا الا فتحدثنا **او طلب بالفعل** لا غير لاصالته فى ذلك
فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس وبالمصدر نحو
سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد
شئ منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل
المستأنفتان وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف **نحو لا يقضى**
عليهم فيموتوا وما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار وبالفعل نحو ليس
زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير آت فتحدثنا والنفى مع الواو
كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم **ويعلم الصّابرين**
وقس الباقى وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهى والدعاء والاستفهام
والعرض والتمنى والتحضيض فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية
اشياء وهى المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجى واختاره ابن
مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم فى بيت

وهو مر وانه وادع وسل ولعرض لحضهم   تمن وارج كذلك النفى قد كملا
مثال النصب بعد الفاء والواو فى جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيرى عنقا فسيحا   الى سليمان فنستريحا

وقوله

فقلت ادعى وادعوان اندى   لصوت ان ينادى داعيان

وفى جواب النهى قوله تعالى **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى**
وقوله الشاعر لا تنه عن خلق وتأتى مثله وفى جواب الدعاء نحو قولك
اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقنى بعيرا واحج عليه وفى جواب
الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

اتبيت ريان الجفون من الكرى   وابيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه ان لايكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفى جواب العرض قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما   قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ونحو الا يقوم واقوم وفى جواب التمنى نحو يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما
ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين فى قراءة
النصب وفى جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر او ويغفر لك وفى
جواب الترجى عند القائل به لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب فى قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلى اراجع الشيخ ويفهمنى ولم يسمع
النصب بعد الواو فى المواضع المذكورة الا فى خمسة النفى والامر والنهى
والتمنى والاستفهام وقاسه النحويون فى الباقى صرح بذلك فى شرح
الشذور **تنبيه** نواصب المضارع لا يجوزان يحذف معمولها
وتبقى هى ولو دليل فلو قيل اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد
ان وتحذف اخرج واجازه بعضهم محتجا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب
كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت
ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما الدليل جائز

منقول فی فصیح الکلام ولم ینقل من نحو هذا شیٔ فی کلام العرب **فان سقطت الفاء** من المضارع الواقع **بعد الطلب** ولو بلفظ الخبر **وقصد به الجزاء** للطلب السابق علیه بان قدر مسببا عنه **جزم** ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هی وفعل الشرط **نحو** قل **تعالوا اتل** فاتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنی تعالوا فان تأتونی اتل علیکم فالتلاوة علیهم مسببة عن مجیئهم ومثله این بیتك ازرك وحسبك حدیث ینم الناس وقوله مکانك تحمدی او تستریحی وکذلك یجزم المضارع بعد الترجی اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قال ابو حیان فی الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجی واستشهد له فی شرح التسهیل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوی میسر ... یمل بك بعد العسر عطفیك للیسر

قال المرادی وهذا دلیل علی صحة مذهب الکوفیین فان سقطت الفاء بعد غیر الطلب وهو الخبر المثبت والمنفی او بعد الطلب ولم یقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذکرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح کما فی المغنی وقیل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنی حرف الشرط کما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخلیل وسیبویه وجری علیه فی الشرح وقیل انه مجزوم بنفس الطلب لنیابته عن الشرط کما ان النصب بضربا فی قولك ضربا زیدا لنیابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسی والسیرافی **وشرط الجزم** بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله کما فی التسهیل والجامع نحو احسن الی احسن الیك بخلاف لا تحسن **وبعد النهی** عند غیر الکسائی **صحة حلول ان** الشرطیة مع **لا** النافیة **محله** ای النهی مع صحة المعنی وظاهر عبارة الالفیة ان لا هذه ناهیة بالهاء لا نافیة بالفاء وشرحها علی ذلك

الشاطبی والمکودی وذلك **نحو لاتدن من الاسد تسلم**
اذ یصح ان یقال ان لاتدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم
الدنو **بخلاف** نحو لاتدن من الاسد **یأکلك** اذ لایصح ان یقال
ان لاتدن من الاسد یأکلك لان الاکل لایتسبب عن عدم الدنو وانما
یتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة علی الرفع فی ولا تمنن
تستکثر واما قوله علیه الصلاة والسلام من اکل من هذه الشجرة فلایقرب
مسجدنا یؤذنا فالجزم علی الابدال من یقرب بدل اشتمال لاعلی الجواب لعدم
صحة ان لایقرب یؤذنا لان الایذاء انما یتسبب عن القرب لاعن عدمه
واما الکسائی فلم یشترط ذلك وجوّز الجزم فی نحو لاتدن من الاسد یأکلك
بتقدیر ان تدن بغیر نفی محتجا بالسماع والقیاس وعبارة التسهیل توهم
اجراء خلاف الکسائی فی مسئلة الامر **ویجزم** المضارع **ایضا**
بلم وهی حرف جزم لنفی المضارع وقلبه ماضیا **نحو لم یلد** ولم
یولد وقد تهمل حملا علی ما او لا فیرتفع المضارع بعدها لکن هل هو ضرورة
او لغة فیه خلاف والنصب بها لغة حکاها اللحیانی وقرئ الم نشرح
ولما اختها وهی مرکبة من لم وما ویقال فیها حرف جزم لنفی المضارع
وقلبه ماضیا متصلا نفیه متوقعا ثبوته **نحو لما یقض** ما امره
ویشترکان فی الحرفیة والاختصاص بالمضارع والنفی والجزم والقلب للماضی
وجواز دخول همزة الاستفهام علیهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو
ان لم ولو لم ویجوز انقطاع نفی منفیها نحو هل اتی علی الانسان حین من الدهر
لم یکن شیئا مذکورا ومن ثم جاز لم یکن ثم کان وامتنع لما یکن ثم کان قال
الدمامینی لما فیه من التناقض لان امتداد النفی واستمراره الی زمن التکلم
یمنع من الاخبار بان ذلك المنفی المستمر نفیه وجد فی الماضی نعم الاخبار
بانه سیکون فیما یستقبل صحیح ولاینافی استمرار النفی فی الحال وتنفرد
لما بجواز حذف مجزومها اختیارا تقول قاربت البلد ولما ای ولما
ادخلها واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدّان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال و يجزم المضارع ايضا **باللام ولا الطلبتين** اي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء **نحو ليقض** علينا ربك ولا الناهية نحو **لاتشرك بالله** ولا الدعائية نحو ربّنا **لاتؤاخذنا** ان نسينا او اخطأنا وجزم فعل الغائب والمخاطب بالاكثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدًّا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدّمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا و بقية الادوات الآتية **تجزم فعلين** متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد او ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا او عكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم وهي **ان واذما** وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط **واَيّ** بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو في نحو ايّهم يقم اقم معه لمن يعقل وفي نحو ايّ الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو ايّ يوم تصم اصم للزمان وفي نحو ايّ مكان تجلس اجلس للمكان **واين وانّى** وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط **وايان ومتى** وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط **ومهما وما** وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط **ومن** وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن

معنى الشرط **وحيثما** وهو كاين وانى مثال الجزم بان **نحو ان يشأ يذهبكم** وباذما نحو

وانك اذ ما تأت ما انت أمر به   تلف من اياه تأمر اتيا

وباى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وبانى نحو قوله

خليلى انى تأتيانى تأتيا   اخا غير ما يرضيكما لايحاول

وبأيان نحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا وبمتى نحو

متى تأته تعشو الى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو مهما تأتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن نحو من **يعمل سوء ايجز به** وبما نحو **ما ننسخ من اية او ننسها نأت بخير منها** اومثلها وبحيثما نحو

حيثما تستقم يقدر لك الله   نجاحا فى غابر الازمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها صدر الكلام وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهوان الثانى ما هو اسم باتفاق وهو الباقى ما عدا اذ ما ومهما الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذ ما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان اومكان فظرف اوحدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صحح فى المغنى اومتعد واقع عليه فمفعول به اوعلى ضميره اومتعلقه فاشتغال وكذا القول فى اسماء الاستفهام **ويسمى** الفعل **الاول** من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى الثانى منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال و جزاء ايضا لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه اوعقابا وهذا مفقود هنا واسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما

ولولان المشهور فی اذا انها لاتجزم الا فی الشعر خاصة کقوله

واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستنجلی

وفی کیفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفی الجزم بها قیاسا علی غیرها وکذا اجاز الجزم بها دون ما واما لو فالاصح انها لاتجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر کقوله

لو یشأ طار بها ذو میعة لاحق الاطال نهد ذو خصل

وفهم من کلامه ان الجزم بحیث واذ مخصوص باقتران ما بهما کما لفظ به وهو الاصح واما غیرهما فهو قسمان قسم لاتلحقه ما وهو من وما ومهما وانی وقسم یجوز فیه الامران وهو این وان وای ومتی وایان وما ذکره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سیبویه ومحققی اهل البصرة واعترض بان الجازم کالجار فلا یعمل فی شیئین وبانه لیس لنا ما یتعدد عمله الا ویختلف کرفع ونصب واجیب بالفرق بان الجازم لما کان لتعلیق حکم علی اخر عمل فیهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غیر اختلاف کمفعولی ظن ومفاعیل اعلم وقیل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك فی التسهیل وقیل ان الاداة والشرط کلاهما جزم الجواب کما قیل ان الابتدا والمبتدا کلاهما رفع الخبر وقیل ان الشرط والجواب تجازما کما قیل ان المبتدا والخبر ترافعا **واذا لم یصلح** الجواب **لمباشرة الاداة** ای اداة الشرط کأن کان جملة اسمیة او فعلیة فعلها طلبی او جامد او منفی بحرف ناف غیر لا ولم او مقرون بقد او بحرف تنفیس **قرن بالفاء** وجوبا لیحصل الربط بین الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فیها من معنی السببیة ولمناسبتها الجزاء معنی من حیث ان معناها التعقیب بلا فصل کما ان الجزاء یتعقب علی الشرط کذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها علیه نعم ان کان مضارعا مثبتا او منفیا بلا فوجهان کما فی الکافیة لابن الحاجب وجزم به الرضی وما ذکره قانون کلی حسن فی ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه الیه ابن مالك

قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية **نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

او ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم **او باذا الفجائية** لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها **نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون** لكن لا بد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فجرى عليه المصنف في اوضحه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان ولذا

من ادوات الشرط فيحتاج فى اثبات ذلك فى غيران واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هى شاخصة ابصار
الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول
كلمة او فى عبارته لمنع الخلو او بناء على الغالب كما يشعر به لفظة
قد فى قولنا وقد يجمع **فصل** فى تقسيم الاسم الى نكرة
ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان** فقط
نكرة وهى الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان
الشيئ اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالأدمى اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا
وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب **وهو** اى الاسم
النكرة **ما شاع فى جنس موجود** فى الخارج تعدده كرجل
فانه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى
ادم وتعدده فى الخارج موجود مشاهد **او مقدر** وجود تعدده
فى الخارج **كشمس** فانها تصدق بمتعدد لانها موضوعة للكوكب
النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد فى الخارج الا هذا
الفرد الواحد فالمعتبر فى النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد
واما جمعها كما فى قوله

فكأنه لمعان برق او شعاع شموس

فباعتبار تجدد الشمس فى كل يوم وخاصتها انها ما يقبل أل المؤثرة
للتعريف او تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت فى بعضها كالمعارف
فبعضها انكر من بعض فانكرها شيئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم
ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها
تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها
ودخل غيرها تحتها فهى بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة
الى ما تدخل تحته اخص **و** الضرب الثانى **معرفة** وهى الفرع

لما مر وهى ما وضع ليستعمل فى معين **وهى ستة** اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بأل والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف فى الاوضح ولعله انما ترك الذكر له فى باب المنادى كما سيجئ **الاول الضمير** ويقال له المضمر ايضا والكوفى يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدم لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذى بعده وهكذا الى اخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم **و** الضمير **هو ما دل** وضعا **على متكلم** كانا **او مخاطب** كانت **او غائب** كهو ولابد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب فمفسره اما معلوم اى متعقل فى الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى او متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر فى سبعة مواضع ذكرها فى المغنى والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفى الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو جاءنى رجل فاكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا وربه رجل واخيه وعليه جرى فى شرح الشذور **و هو** اى الضمير **اما مستتر** ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى **كالضمير المقدر** اما **وجوبا** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك **فى** ثمانية مواضع احدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة او النون نحو **اقوم ونقوم** ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما

نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كاوّه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي **اوجوازا** وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة **في زيد يقوم** وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي **او بارز** عطف على مستتر فهو قسيم له **وهو** ماله صورة في اللفظ ثم هو **امّا متصل** بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع **كتاء قمت** والى منصوب نحو **كاف اكرمك و** الى مجرور نحو **هاء غلامه** وينقسم ايضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فاننا نلنا المنح **او منفصل** عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع **كانا** للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعاء **وانت** للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين وانتن للمخاطبات وانتم للمخاطبين **وهو** للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات **و** الى منصوب نحو **اياي** للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره

او للمعظم نفسه **واياك** للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكن للمخاطبات واياكم للمخاطبين **واياه** للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار فى ذلك هو ان وايا و ماعداهما فى ذلك حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل برأسه للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء فى ضربت والكاف فى اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به فى احتياجها الى المفسر اعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واخصها اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تأخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال **ولا فصل** للضمير فى الاختيار **مع امكان** الاتيان بالضمير **المتصل** فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ... الا يزيدهم حبا الى هم

فضرورة **الا فى** صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا فى ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك **نحو الهاء من** قولك لشخص فى عبد **سلنيه** فيجوز فيها الانفصال **بمرجوحية** ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان لانه الاصل ولا مرجح

لغيره

لغيره ولهذا لم يأت لتنزيل الآية قال تعالى ان يسألكموها انلزمكموها
اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياه
وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه **وظننتكه**
فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل
دخول الناسخ ومنه قوله اخي حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح
لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذ يريكهم الله وورد
به الشعر كقوله بلغت صنع امرء براخالكه وابن مالك اضطرب كلامه
فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل
بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك يمتنع وما افضى الى الممتنع
ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها
سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى و ذلك نحو الصديق
كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال **برجحان** كظننتكه
عند الجمهور ومنه قوله

لو كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير

وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ووجه
الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا او انما او رفع بمصدر مضاف
لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معمولا
او حرف نفي او فصله متبوع او ولي واو مع او اما او لاما فارقة او نصبه
عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان
اختلفا لفظا واتحدا رتبة **ثم** الثاني من المعارف **العلم وهو**
ما وضع لمعنى لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية
المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا
لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه
صار جزئيا ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل
مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه اسند واحد وأل

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت فى واحد عرفته وقصرته
على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه **اما شخصى**
وهو ما وضع لمعنى فى الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **كزيد**
وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة
وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ونقص
وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها
كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها وزيد
منطلق **اوجنسى** وهو ما وضع لمعين فى الذهن اى ملاحظ الوجود
فيه **كاسامة** علم للسبع اى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو فى
التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرء من ثعالة
بمنزلة قولك الاسد اجرء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين فى علم
الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة
والصرف مع سبب آخر كالتأنيث فى اسامة وثعالة ومجئ الحال منه
كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر
عنه فى الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين
كأسد اسم لماهية السبع يقال اسد اجرء من ثعلب كما يقال اسامة
اجرء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار
ان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا
او مع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ومثلها فى الابهام المعرف بلام
الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد اى فردا منه ففر منه
ثم استعمال علم الجنس او اسمه معرفا او منكرا فى الفرد المعين او المبهم
ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم
ما كنى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان
اسماء الايام اعلام ولامها للمح وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

والعلم

و العلم **هو** باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا **اما اسم** وهو ما عدا الكنية واللقب كما **مثلنا** من زيد واسامة **اولقب** وهو ما اشعر برفعة المسمى **كزين العابدين** او بضعته كبطة **وقفة اوكنية** وهو ما صدر باب اوام **كابى عمرو وام عمرو** قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها **فائدة** ليس فى كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن **ويؤخر اللقب** فى اللفظ **عن الاسم** غالبا اذا اجتمعا و يجعل **تابعاله** فى اعرابه بدلا او عطف بيان **مطلقا** اى سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف **اومخفوضا باضافته** اى الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثانى الاسم ان افردا وذلك **كسعيد كرز** فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهى الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها وافقهم ابن مالك فى الالفية وخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرح عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تاويل ولا يوقعان فى مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لامستند لها الا السماع

بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن
التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت فى
تقديم احدهما بالخيار ويليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم
اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب فيظهر
وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم ار فى ذلك
نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه
وهو ممنوع **ثم** الثالث من المعارف **اشارة** على حذف مضاف
اى اسماؤها حذفه للقرينة الدالة عليه وهى ما وضع لمسمى واشارة
اليه والاشارة اما المفرد مذكرا ومؤنث او لمثنى كذلك او لجمع كذلك
فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد
فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة
وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجئ **وهى ذا** للمذكر المفرد
وذى وذه وتى وته باسكان الهاء وذهى وتهى وتا وذه
وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد **وذان وتان**
ويشار بالاول منهما المثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ويعربان
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما
حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جئ بهما على صورة
المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير
كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففى حالة الرفع وضعا على صيغة
المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور
والمنصوب وكلامه فى الاوضح عند انواع الشبه يقتضى ان ثم لنا قولا
يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد
واولا ممدودا ومقصورا **لجمعهما** اى المذكر والمؤنث و
المد لغة اهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر
لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء فى لغات

القرآن

القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجئ لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة فی المشار اليه القريب **و اما البعيد** فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوبا **بالكاف** الحرفية فی الاخر لتدل علی البعد ولا فرق فی الكاف بين ان تكون **مجردة من اللام** فی جميع اسماء الاشارة **مطلقا** ای سواء كان المشار اليه مفردا ام مثنی ام مجموعا وهذه الكاف تتصرف فی الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعی وانما حكموا بحرفية الكاف فی ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتی لو كان معرفة نوی تنكيره لاجل الاضافة وفی الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولی ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هی الفصحی الثانية افرادها مفتوحة فی الاحوال كلها فيكون المقصود بها علی هذه اللغة التنبيه علی مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة فی التذكير مكسورة فی التأنيث فلها علی هذه اللغة حالتان او **مقرونة** تلك الكاف **بها** مبالغة فی البعد **الا** فی ثلاث مسائل **فی المثنی مطلقا** من غير تقييد بلغة دون اخری ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **وفی الجمع فی لغة من مده** وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه فی اوضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا **وفيما تقدمه** من اسماء الاشارة **ها التنبيه**

بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذالك ولا يجوز هذالك
وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية
كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى و بعدى وهى طريقة
ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى
وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى
وبالنون المشددة والكاف فى المثنى ووسطى وهى المقرونة بالكاف
وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف فى
شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب **ثم** الرابع من المعارف **الموصول**
وهو ضربان حرفى وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد و
هو ان وان وما وكى ولو واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف
التى هى احد قسمى الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف
او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان نص
ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد **وهو الذى** للمفرد العالم
وغيره **والتى** للمفرد المؤنث لعاقل وغيره **واللذان** لمثنى
المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث ويعربان **بالالف رفعا**
وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح
انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر
وكلامه فى الاوضح عند انواع الشبه يقتضى ما قلناه فى ذين وتين
لكن على بصيرة فى ذلك ولك فى نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة
وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور وظاهر
كلامه فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع **والجمع المذكر**
شيان **الذين** ويستعمل **بالياء** رفعا وجرا ونصبا ولذا قال
مطلقا وربما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله نحن اللذون صبحوا
الصباحا وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن
الجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل والذى يطلق عليه

وعلى غيره لذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه و الثانى **الالى** بالقصر اشهر من المد **ولجمع المؤنث** شيان ايضا **اللاءى واللاتى** باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى واللاءى فيقع كل منهما مكان الأخر قال الشاعر محا حبها حب الالى كن قبلها اى اللاءى وقال

فما آباؤنا بامن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

اى الالى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتى للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله **وبمعنى الجميع** من الذى وفروعه **من** وهو موضوع للعالم نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد ياتى لغيره فى ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الأدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيأ الثالثة ان يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه لشمول دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء **وما** وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتى له مع العالم نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وللمبهم امره كقولك من راى شبحا من بعد لا يدرى ما هو انظر الى ما ظهر وللانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث **واى** نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الأية خلافا للبصرى وسئل الكساءى لم لا يعمل فيها الماضى فلم تلح له العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم

والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضى اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافى والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر واعلم ان لاى اربع حالات تعرب فى ثلاثة منها وهى ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبنى ايهم هو قائم او ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبنى اى هو قائم او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى اى قائم وتبنى فى الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهى ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وبهار دٌ على ثعلب المنكر لموصولية اى **وال فى وصف صريح** اى خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسمى الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب** بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان ال فى ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فجنح ابن مالك الى انها موصول اسمى وجرى عليه المصنف فى الشرح والاوضح فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح فى الاوضح فى باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بأن الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الاصح بدليل عود الضمير عليها فى نحو قد افلح المتقى ربه وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها فى اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال

والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضو هذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها ووصلها بالظرف كما فى قوله من لايزال شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما فى قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما فى قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على المختار فى تفسير الضرورة **وذو فى لغة طيّ** خاصة دون غيرهم من العرب كقوله وبئرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثانى منهما ساكن والبناء انما يكون فى الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذى المعرب كما مر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبى من ذى عندهم ماكفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وماجزم به هنا من ان ذو تطلق عند طيّ على المؤنث ايضا هو المجزوم به فى سائر كتب ابن مالك وخصه فى الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطيّ ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيّ بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث **وذا** حالة كونه **بعد ما** باتفاق البصريين **او بعد من الاستفهاميتين** على الاصح عندهم والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل ربكم وقال الشاعر

وقصيدة تاتى الملوك غريبة ... قد قلتها ليقال من ذا قالها

والكوفيون لايلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امنت وهذا تحملين طليق اى والذى تحملينه طليق ولاحجة فيه ولايختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله

والوصف قليل جدًّا وان اشتركا فى الجواز وليسا بمتساويين فى الحذف
كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف
فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو
فاقض ما انت قاض اى ما انت قاضية وقوله

لعمرك ما تدرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والثانى يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف
للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا
ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه فى لبس
نحو **ويشرب مما تشربون** اى منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر

اى ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذى مررت اى به فان لم يتعين
العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره او جرّا معا بغير حرف
كجاء غلام الذى انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذى مررت به
او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به
لان احد الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى
مررت به او كان محصورا كمررت بالذى ما مررت الا به او نائبا عن الفاعل
كمررت بالذى مر به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز
الحذف فى الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز
حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة
فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر **او ظرف او جار**
ومجرور تامان اى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك او فى الدار فلا يوصل بما
لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين **متعلقان باستقر**
وشبهه مما هو فعل حال كونه **محذوفا** وجوبا لا بمستقر ولا شبهه
مما هو اسم لافراده وهما فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء
اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان

والاسلام والمشرك والكافر **ثم** الخامس من المعارف **ذو الاداة**
اى اداة التعريف **وهي ال** بجملتها للتعريف **عند الخليل**
وسيبويه لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة قطع كهمزة ام
وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في اصالة الهمزة
فهي عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن
مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه
واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازعه ابوحيان
في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا
له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة اصلية مقطوعة
في الوصل كهمزة ام وان **لا اللام وحدها** للتعريف وضعت
ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت
لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور
عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه
وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله
او مجاب عنه لكنه رجح في الجمع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا
وفي الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها
ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او
بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة
للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **وتكون**
ال **للعهد** وهي التي عهد مصحوبها ما ذكرا **نحو زجاجة**
الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه
اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذ هما في الغار **وجاء القاضي**
في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم
دينكم **او للجنس** وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع
كالتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي اى لا باعتبار

شیٔ کاملك الناس الدینار والدرهم ای جنسهما
وجعلنا من الماء ای من حقیقة الماء المعروف وقیل المنی
کل شیٔ حی وهذه لا تخلفها کل لا حقیقة ولا مجازا اولاستغراق
افراده وهی التی تخلفها کل حقیقة نحو وخلق الانسان
ای کل فرد من افراد الانسان ضعیفا وتعرف بصحة الاستثناء
من مدخولها نحو ان الانسان لفی خسر الا الذین اٰمنوا او لاستغراق
صفاته وهی التی تخلفها کل مجازا نحو زید الرجل ای الجامع
لصفات الرجال المحمودة اذ لو قیل زید کل رجل علی وجه المجاز والمبالغة
لصح بمعنی انه اجتمع فیه ما افترق فی غیره من الرجال من جهة کماله ولا
اعتداد بغیره لقصوره عن رتبة الکمال والمختار جواز نیابتها عن الضمیر
المضاف الیه نحو فان الجنة هی المأوی وقیده ابن مالك بغیر الصلة
وجوز الزمخشری نیابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نیابتها عن ضمیر
المتکلم قال فی المغنی والمعروف من کلامهم انما هو التمثیل بضمیر الغائب
وقد تلخص من کلام المصنف ان ال المعرفة اما عهدیة او جنسیة وکل منهما
ثلاثة انواع کما مر وقد تکون ال زائدة کاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول
وقد مر انها تکون موصولة وابدال اللام فی ال المعرفة میما لغة
حمیریة کقولهم فی الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها
علیه الصلاة والسلام حین قال له السائل امن امبر امصیام فی امسفر فقال
لیس من امبر امصیام فی امسفر ونقلت هذه اللغة ایضا عن نفر من
طیٔ قال شاعرهم

ذاك خلیلی وذو یواصلنی یرمی ورائی بامسهم وامسلمة

ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الی واحد
مما ذکر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم یکن متوغلا فی الابهام
کغیر ومثل ولا واقعا موقع نکرة کجاء وحده وهو فی التعریف
بحسب ما یضاف الیه عند الاکثر فالمضاف للعلم فی رتبة

العلم والمضاف لاسم الاشارة فی رتبة اسم الاشارة وكذا البواقی
الا المضاف الی الضمير كغلامی **ف** ليس فی رتبة الضمير
وانما هو **كالعلم** ای فی رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك
اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ان ما اضيف الی معرفة
فهو فی رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل علی بطلانه قوله
كخذ رؤف الوليد المنقب فوصف المضاف الی المعرف بأل بالمعرف
بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد علی اطلاق قولهم هنا
ان المضاف الی المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة
الی معمولها والمتوغل فی الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر فی باب الاضافة
من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم فی بابه لشیٔ كان
قيد الحكم الذی يذكر مطلقا فی باب آخر

باب فی ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او
وصفا رافعا لما انفصل واغنی عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع
مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفی الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا
لمن يری انه اصل المرفوعات وخالف فی الشذور فبدأ بالفاعل نظرا
الی انه اصلها كما قال وذهب جمع الی ان كلا منهما اصل واختاره الرضی
قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدی فائدة **المبتدأ والخبر**
كلاهما **مرفوعان** باتفاق **كالله ربنا ومحمد** عليه الصلاة
والسلام **نبينا** لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا فی رافعهما
علی اقوال اصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتدأ وهو التجرد من العوامل اللفظية
للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان
اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه
طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة
واعلم ان الاصل فی المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول

الفائدة والمبتدأ مخبر عنه والاخبار عن غير معين لايفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع مايحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لايكون الابعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا افادت والفائدة تحصل فى الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة وانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى الشيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال **ويقع المبتدأ نكرة ان عم** كل فرد من جنسه **اوخص** فردا من ذلك الجنس فالعام **نحو ما رجل فى الدار** لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية و منه نحو **االه مع الله** وكل له قانتون ومن يقم اقم معه و الخاص نحو **لعبد مؤمن خير** من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا و من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام **خمس صلوات كتبهن الله على العباد** لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءنى لانه بمعنى رجل صغير جاءنى و يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ ومشتقا فيتحمله مالم يرفع ظاهرا اوضميرا بارزا و يجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع **جملة لها** اى فيها **رابط** وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سيقت له اسمية كانت اوفعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف اوجر باسم فاعل اوحرف تبعيض اوظرفية اومسبوق بمماثل لفظا ومعنى



نحو وكُلاّ وعد الله الحسنى وقوله اصح فالذى توصى به انت مفلح
وروابط الجملة بما هو خبر عنه اوصلها فى المغنى الى عشرة على خلاف فى
بعضها واقتصر منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل فى الربط
ومن ثم يربط به مذكورا **كزيد ابوه قائم** وعمرو قام اخوه ومحذوفا
كمامر و الثانى الاشارة نحو **ولباس التقوى ذلك خير**
ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والا بان قدر تابعا للباس على انه بدل او عطف
بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر
وقوع ذلك فى مقام التهويل والتعظيم نحو **القارعة ما القارعة**
فالقارعة مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما
خبر الاول والتقدير القارعة اى شئ هى كما تقول اى رجل زيد اذا اردت
التعظيم والتفخيم لشانه و الرابع العموم بان يكون جملة الخبر مشتملة
على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو **زيد نعم الرجل**
فأل فى الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل فى العموم
فحصل الربط ومنه قوله ولما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم
تبع فيه هنا وفى اوضحه جماعة من النحاة وذكره فى المغنى كالمتبرى منه ثم
قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون و
خالد لا رجل فى الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما
كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله **الا**
فى نحو قل هو الله احد مما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى اى
فلا تحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر
هذا ان قدر هو ضمير الشان . الا بان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد
وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للمرادى والتحقيق
ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى
عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة و يقع الخبر ايضا
ظرفا زمانيا اومكانيا حالة كونه **منصوبا** لفظا بما تعلق به

نحو والركب اسفل منكم والرحيل غدا و يقع ايضا
جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك كالحمد لله رب
العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس
ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا فى التقدير الى المفرد
او الى الجملة قال ونعلقهما حينئذ اما بمستقر ونحوه مما هو
اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة
والاصل فى الخبر الافراد وصححه فى الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها
ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت لدى بحبوحة
الهون كاين ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به
ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد اما واذا
الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل او بـ استقر ونحوه مما هو
فعل وهو اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل فى الظرف
والمجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب
تقديره فى الصلة قال فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه
صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال محذوفين وجوبا
وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو فى الحقيقة هو الخبر على ما صححه فى
الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا
يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا
وبه صرح فى التسهيل قال فى المغنى وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه
بجواز تقديرا الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج
قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى اى مقتول او يقتل والاصل فيه ان
يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى

ترجیح تقدیرہ مؤخرا وما یقتضی ایجابہ وفیہ ایضا ویلزم من قدر المتعلق فعلا ان یقدرہ مؤخرا فی جمیع المسائل لان الخبر اذا کان فعلا لا یتقدم علی المبتدأ وفی حاشیۃ الکشاف للتفتازانی مما یجب التنبیہ علیہ انہ اذا قدر فی الظرف کان او کائن فھو من التامۃ بمعنی حصل وثبت والظرف بالنسبۃ الیہ لغو لا الناقصۃ والا لکان الظرف فی موضع الخبر بتقدیر کان اخری ویتسلسل التقدیرات **فائدۃ** اعلم ان الظرف عندھم بحسب متعلقہ قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما کان متعلقہ عاما واجب الحذف نحو وعندہ علم الساعۃ واللغو ما کان متعلقہ خاصا کالقیام والقعود سواء وجب حذفہ نحو یوم الجمعۃ صمت فیہ او جاز نحو یوم الجمعۃ جوابا لمن قال متی قمت ووجہ تسمیۃ الاوّل مستقرا والثانی لغوا ان المتعلق العام لما کان اذا حذف فانتقل الضمیر الذی کان مستقرا فیہ الی الظرف سمی ذلک الظرف مستقراً لاستقرار الضمیر فیہ فھو فی الاصل مستقر فیہ ثم حذفت الصلۃ وھی فیہ اختصارا لکثرۃ دورہ بینھم کقولھم فی المشترک فیہ مشترک ولما کان الآخر لم ینتقل الیہ شئ من متعلقہ سمی لغوا وملغی کانہ الغی ولم یعتبر اعتبار الاوّل قالہ الدمامینی قاعدۃ کل ظرف او جار ومجرور لیس بزائد ولا مما یستثنی بہ لابدّ ان یتعلق بالفعل او ما یشبھہ او ما اوّل بما یشبھہ او ما یشیر الی معناہ والمتعلق اما ان یکون ملفوظا بہ او مقدرا والمقدّر اما واجب الحذف او لا وواجب الحذف فی ثمانیۃ مواضع ذکرھا فی المغنی **ولا یخبر** **باسم** **الزمان عن** المبتدأ الجوھر المعبر عنہ باسم **الذات** فلا یقال زید الیوم لعدم الفائدۃ فان حصلت جاز کان یکون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن فی شھر کذا او فی زمان طیب وفھم منہ ان المکان یخبر بہ عن الجوھر نحو زید امامک وعن اسم المعنی نحو الخیر عندک وان اسم المعنی یخبر عنہ بالزمان وھو کذلک اذا کان الحدث غیر مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدۃ

و اما نحو قولهم **الليلة الهلال** مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو **متاول** بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغنى عنه نبه عليه بقوله **ويغنى عن الخبر** في حصول الفائدة **مرفوع وصف** يكتفى به فاعلا كان او نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و اسم التفضيل والمنسوب **معتمد** ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع **على** اداة **استفهام** حرفا كانت او اسما **او** اداة **نفى** كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف **نحو افاطن قوم سلمى** ام نووا ظعنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران **و** النفى بالحرف نحو **ما مضروب العمران** وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان و بالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

والنفى في المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلى ما واف بعهدى انتما وجعل النفى بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط الا نعم عند جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا او لا فان تطابقا افرادا نحو اقائم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدائية والخبرية الا في نحو اقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقدم الخبر في لباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا

تعين ابتدائية الوصف ومابعده فاعلا او نائبا عنه مغنيا عن الخبر
والاصل ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر **وقد يتعدد**
الخبر جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها ان يتعدد
لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار
على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام
المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز خلافا لابي علي و
لهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها ان يتعدد
لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه

او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه
وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقال
الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه
اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم **فائدة** اذا تعددت مبتدآت
متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدآت
فتخبر عن اخرها وتجعله مع خبره خبر الماقبله وهكذا الى ان تخبر عن
الاول بتاليه مع مابعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد
عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخي خال عم زيد قائم والاخر ان تجعل
الروابط في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير بهاء اخر الاول وتال لمتلو نحو
زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون
ضاربو الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد
مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان

واعلم ان الاصل فی الخبر ان یتأخر عن المبتدأ لانه وصف له فی المعنی فحقه ان یتأخر عنه وضعا کما هو متأخر عنه طبعا **و** لکنه **قد یتقدم** علیه حیث لا مانع اما جوازا **نحو فی الدار زید** او وجوبا بان یکون له صدر الکلام اما بنفسه کالاستفهام **و** ذلک **نحو این زید** اذ لو اخر لخرج ماله صدر الکلام عن صدریته او بغیره نحو صبیحة ای یوم سفرك او یوقع تأخیره فی لبس ظاهر نحو عندی درهم ولی وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنکرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس او یکون المبتدأ محصورا فیه بالالفظا نحو مالنا الا اتباع احمد علیه الصلاة والسلام او معنی نحو انما قائم زید اذ لو اخر لاوهم الانحصار فی الخبر او یعود ضمیر متصل بالمبتدأ علی بعض متعلق الخبر نحو علی التمرة مثلها زبدا او علی مضاف الیه الخبر کقوله ولکن ملء عین حبیبها اذ لو اخر للزم عود الضمیر علی متأخر لفظا ورتبة **وقد یحذف کل من المبتدأ والخبر** جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف کل منهما وبقاء الآخر فی **نحو سلام قوم منکرون** فسلام مبتدأ والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف **ای علیکم** وقوم خبر لمبتدأ محذوف **ای انتم** قال ابن ایاز واذا دار الامر بین کون المحذوف مبتدأ وکونه خبرا فایهما اولی قال الواسطی الاولی کون المحذوف المبتدأ لان کون الخبر محط الفائدة وقال العبدی الاولی الخبر لان التجوز فی اخر الجملة اسهل وفی المحذوف من نحو زید وعمرو قائم اقوال ثالثها التخییر وقد یجب حذف کل منهما فیجب حذف المبتدأ ولم ینبه علیه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم کمررت بزید الکریم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما او بصریح القسم نحو فی ذمتی لافعلن ای یمین او بمصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله کصبر جمیل ای صبری واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه علیه بقوله **ویجب** ای الحذف **فی الخبر** فی اربع مسائل الاولی والثانیة **قبل جوابی لولا** الامتناعیة ای الدالة علی امتناع الثانی لوجود الاول **والقسم الصریح**

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة **و** الثالثة قبل **الحال الممتنع كونها خبرا** عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سيأتي او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا والى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربي زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ **و** الرابعة **بعد واو المصاحبة الصريحة** في معنى المصاحبة بان تكون نصا في المعية كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو لولا انتم لكنا مؤمنين** فانتم مبتدأ والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه

هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ واذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسدہ **و نحو لعمرك لافعلن** فعمرك مبتدأ والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسدہ وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة **و نحو ضربي زيدا قائما** فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان او اذا كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد **و نحو كل رجل وضيعته** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر

النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة انواع من حيث العمل احدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدأ والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض

لافعال
١٠

لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح و**
اضحى وظل وبات وصار وليس وفي معنى صار آض و
رجع وعاد واستحال وحار وراح وتحوّل الثاني ما يعمل بشرط تقدّم نفي
اونهي اودعاء و هو اربعة **مازال** ماضي يزال لاماضي يزيل و
لايزول فانهما تامان الاوّل منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل
والثاني قاصر ومصدره الزوال **ومافتئ ومانفك ومابرح**
وهذه الاربعة معانيها متفقة بلاخلاف مثال النفي نحو ولايزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تاالله تفتؤ وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذ الاصل لاتفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله
صاح شمر ولاتزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين
والدعاء قوله ولازال منهلا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف بلا
خاصة كما في البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدّم **ما**
المصدرية الظرفية وهو **دام** لاغير كاعط مادمت مصيبا درهما
اى مدّة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما اوكانت مصدرية غير ظرفية لم
تعمل وان ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا اى
من دوامه صحيحا ولايلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل
المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والارض اذلا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط ولاتوجد الظرفية بدون المصدرية واتفق
النحاة على ان كان واخواتها افعال الاليس فان الفارسي ومن تبعه يذهب
الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة
بها كما تقدم **فيرفعن** هذه الافعال وكذا ما تصرف منها **المبتدا**
تشبيها بالفاعل ويسمى **اسما لهن** حقيقة وفاعلا مجازا **و**
ينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى **خبرا لهن** حقيقة ومفعولا

مجازا لكن يشترط فى المبتدأ الذى تدخل عليه ان لايخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لايلزم التصدير ولا الحذف ولاعدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصحوب لفظى ام معنوى **نحو وكان ربك قديرا** واما قوله وكونى بالمكارم ذكرينى نادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لايجعلون لها عملا الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لايتصل الا بعامله ويلزم على مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لارافعة وهذا لايعهد فى الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما فى باب المبتدأ **وقد يتوسط الخبر** بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا **نحو** وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله **فليس سواء عالم وجهول** وتارة يكون واجبا نحو يعجبنى ان يكون فى الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرى ولا تاخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدمامينى واما تمثيلهم فى هذا المقام بنحو كان فى الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ولخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقى وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالاجنبى **وقد يتقدم** الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لايتقدم

العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله

اعلموا انى لكم حافظ   شاهدا ما كنت او غائبا

وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال **الاخبر ليس** فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود ومما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اى يعرفون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد اكلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه **و** الاخبر **دام** فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى ان تكون عالما واذا نفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ فى جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب والا مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا

وتعريفا ولامسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا تعكس الا فى الضرورة
ويجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة
ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء **وتختص الخمسة**
الاول وهى كان ظل ومابينهما **بمرودفة صار** الدالة على
تحوّل الموصوف عن صفته التى كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار
العوارض او الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم
ازواجا ثلاثة وقوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا وقوله
تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر انضحى يمزق اثوابى ويضربنى
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة
صار تختص صار وليس ومابعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض
فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا البواقى لان هذه الافعال
تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع
فتدافعا **وتختص غير ليس وفتئ وزال** من هذه الافعال
بجواز التمام اى الاستغناء بالمرفوع **عن الخبر** ويقال
له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى
ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها
عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثانى دلالتها على الزمان فقط قال فى المغنى
والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين
بعشرة امور ذكرها فى شرحه على التسهيل وفى الارتشاف وهذا الخلاف
ينبنى عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا
فمن قال بدلالتها على الحدث اجاز تعلقهما بها ومن قال لا يمنع ذلك واذا
استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل **نحو وان**
كان ذو عسرة اى وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل فى المساء
وفى الصباح نحو فسبحان الله **حين تمسون** اى تدخلون فى المساء
وحين تصبحون اى تدخلون فى الصباح ودام بمعنى بقى نحو خالدين

فيها

فيها **ما دامت السموات والارض** اى بقيت واضحى بمعنى
دخل فى الضحى نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر
رضى الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى اى عرس
بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اى نزل بهم ليلا وصار بمعنى
انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو الا الى الله
تصير الامور اى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله و
برح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب وانفك
بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل واما ليس وفتئ وزال
فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤول **و تختص كان**
بمرادفة لم يزل فتقيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شئ
مقتدرا و **بجواز زيادتها متوسطة** بين شيئين متلازمين
ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم
يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب **نحو**
ماكان احسن زيدا ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها للاسناد
وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضى وان غيرها من اخواتها لا يزاد
وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد
فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا يكون معتنى بشانه
وما ذكره آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى الزيادة وجوز الفراء زيادتها
آخرا قياسا على الغاء ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا
تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه **و** تختص بجواز **حذف نون**
مضارعها المجزوم اى بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند
الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف **وصلا** فلا تحذف
من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا
ادخله الحذف حتى بقى على حرف او حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت

كمه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تؤدى الى الغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لاحذف النون **ان لم يلقها ساكن** فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتمد فى المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل **ولا ضمير نصب متصل** فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة **و** تختص ايضا بوجوب **حذفها** دون اسمها وخبرها **معوضا عنها** بعد الحذف **ما** الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة فى كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كما

فى مثل قوله **ابا خراشة**

اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

اصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح

وتختص

و تختص ایضا بجواز حذفها **مع اسمها** ضمیرا کان اوظاهرادون
خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطیتین کما **فی مثل** قول الحریری

فان وصلا ألذ به فوصل وان صرما فصرم کالطلاق

وقولهم الناس مجزیون باعمالهم **ان خیرا فخیر** وان شرا فشر
ای ان کان عملهم خیرا فجزاؤهم خیر وقوله علیه السّلام **التمس**
ولو خاتما من حدید ای ولو کان ماتلتمسه خاتما من حدید
وقول الشاعر لا یأمن الدهر ذو بغی ولا ملکا ای ولو کان
الباغی ملکا واما حذف کان مع خبرها وابقاء الاسم فضعیف وعلیه
ان خیر بالرفع ای ان کان فی عملهم خیر وفی هذا ونحوه اربعة اوجه
مشهورة وان ضممت الیه ان شرا فشر کان المجموع بالقسمة العقلیة ستة
عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطیة کقولهم افعل
هذا اما لا ای ان کنت لا تفعل غیره فما عوض من کان ولا هی النافیة للخبر
ولما فرغ من کان واخواتها اخذ یتکلم علی ما حمل علی لیس وهو ما ولا و
لات وبدأ بما فقال **وما النافیة عند الحجازیین کلیس**
فی رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها فی نفی الحال والدخول علی المعارف
والنکرات وفی دخول الباء فی الخبر وبنو تمیم لا یعملونها بل هی عندهم مهملة
وهو القیاس لانها حرف لا یختص بقبیل بل تدخل علی الاسماء والافعال
فاصلها ان لا تعمل قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام

ای هو تمیمی لا حجازی ولما کان عملها علی خلاف الاصل شرط الحجازیون
له اربعة شروط اشار الی الاوّل بقوله **ان یتقدم الاسم** علی
الخبر فلو قدم الخبر نحو ما مسیئ من اعتب بطل عملها خلافا للفراء وان کان
ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والی الثانی بقوله **ولم یسبق**
الاسم **بان** الزائدة فلو سبق بها کقوله بنی غدانة ما ان انتم ذهب
بطل عملها وجوبا عند البصریین لانها محمولة علی لیس فی العمل ولیس لا یقترن

اسمها بان فبعدت عن الشبه وروی ذهبا بالنصب واول غالی ان ان
نافية مؤكدة لما الا زائدة والى الثالث بقوله **ولا بمعمول الخبر**
فان سبق به نحو وما كل من وافى منى انا عارف بطل عملها وجوبا
لضعفها في العمل فلا يتصرف فی معمول خبرها بالتقديم **الا** اذا كان
المعمول **ظرفا او** جارا و **مجرورا** فانه لا يبطل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بی انت معتنيا لتوسعهم **فيهما** ما لا يتوسع في غيرهما
ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله **ولا الخبر**
بالرفع عطفا على الضمير المستكن فی يسبق ای ولم يسبق الخبر **بالا** فلو
سبق بها نحو وما محمدٌ الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم
شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشیء الا
شئ لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس **نحو ما هذا بشرا**
ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن او ببل تعين في المعطوف الرفع
على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد او بل قاعد ولا يجوز
النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في المنفی واما المعطوف بغيرهما
فيجوز فيه الامران والنصب اجود **وكذا لا النافية** للوحدة او للجنس
ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدًا لم يرد الا
في الشعر خاصة **ويشترط** له مع ما تقدم في عمل ما من الشروط
الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما مر **تنكير معموليها** فلا
تعمل في معرفة خلافا لابن جنی مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور و
تأوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره
ولا اری باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان
يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره **نحو** قوله

تعز فلا شیء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وكذا
١٢

و كذا يعمل عمل ليس **لات** خلافا للاخفش وهى لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال فى الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى و **لكن لا تعمل الا فى الحين** نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه وصرح فى الشذور وشرحه بانها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالمتوسط فى المسئلة **ولا يجمع** فى كلام **بين جزئيها** اى اسمها وخبرها لضعفها بل لابد من حذف احدهما لصحة عملها **والغالب** فى كلامهم **حذف** اسمها **المرفوع** وبقاء المنصوب **نحو ولات حين مناص** اى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه و عليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى اصله وافهم كلامه انه لا يشترط فى عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما فى الاوضح تبعا لابن مالك وذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد ٭ الا على اضعف المجانين

و النوع **الثانى** من انواع النواسخ **إنّ** بالكسر والتشديد و **أنّ** بالفتح والتشديد وهما موضوعان **للتأكيد** اى لتأكيد الحكم المقترن باحدهما ونفى الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور

فتاول بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي و يشهد له قوله تعالى ان الله لايظلم الناس شيئا وهو الملايم لقول البيانيين ان زيد اليس بقائم فيه توكيد ان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ماينافي الاطلاق **ولكن** بالتشديد وهي موضوعة **للاستدراك** وهو رفع مايتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولابدّ ان يتقدّمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ماهذا ساكنا لكنه متحرك اوضدّ له ماهذا اسود لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا شارب ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق قال ابوحيان في النكت الحسان وقد تأتي للتوكيد نحو لوجاءني احسنت اليه لكنه لم يجئ **وكأن** بفتح الهمزة والتشديد **للتشبيه** المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اسد اذ أصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار وصار احرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب و يلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف و مثل فان الذي يليهما المشبه به **او للظن** على رأى بعضهم نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لاتكون الا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فمؤول به **وليت** وهي موضوعة **للتمني** وهو طلب مالاطمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة اومافيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لايكون لك

توقع

توقع وطماعية فی وقوعه والاصار ترجیا **ولعل** وهی موضوعة **للترجی** وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله یرحمنا **او للاشفاق** وهو توقع المکروه نحو لعلك باخع نفسك ولا یکون الترجی الا فی الشیء الممکن بخلاف التمنی فانه یکون فیه وفی الممتنع فافترقا واما قول فرعون لعلی ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله فی المغنی ولو عبر بالتوقع لکان اخصر لشموله لما ذکر **او للتعلیل** علی رأی الکسائی والاخفش نحو فقولا له قولا لینا لعله یتذکر ای لکی یتذکر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجی وترد للاستفهام عند بعض الکوفیین کقوله تعالیٰ وما یدریك لعله یزکی وقوله علیه الصلاة والسلام لبعض اصحابه وقد خرج الیه مستعجلا لعلنا اعجلناك والآیة عند المانع محمولة علی الترجی والحدیث علی الاشفاق وعقیل تجیز حذف لامها الاولی وجر اسمها وکسر لامها الاخیرة وهی حینئذ غیر عاملة عملا ان کما فی المغنی وکلامه فی الاوضح یشعر بخلافه **فینصبن** هذه الاحرف المتقدمة **المبتدأ** اتفاقا بدخولها علیه ویسمی **اسمالهن ویرفعن الخبر** ای خبر المبتدأ ویسمی **خبرالهن** لکن یشترط فی اسمهن ما تقدم فی اسم کان واخواتها ونسبة الرفع الی هذه الاحرف هو مذهب البصریین واما الکوفیون فذهبوا الی ان الخبر مرفوع بما کان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم یتغیر عما کان علیه ولهذا لا یجوز ان قائم زیدا ولو کان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بکان الناقصة فی لزوم دخولهن علی المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معکوسا لیکون المبتدأ والخبر معهن کمفعول قدم وفاعل اخر تنبیها علی الفرعیة ولان معانیها فی الاخبار فکن کالعمد والاسماء کالفضلات فاعطیا اعراب العمد والفضلات کذا قیل فی تقریر العلة وهی متأتیة فی ما الحجازیة ولم یتقدم منصوبها ویبنی علی هذا الخلاف خلاف فی جواز العطف بالرفع علی اسم ان قبل استکمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا یتوارد عاملان علی معمول

واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله **ان لم يقترن بهن ما الحرفية** الزائدة فان اقترنت بهن **نحو انما الله اله واحد** وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد وكأنما يساقون الى الموت ولكنما اسعى لمجد مؤثل ولعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك **الا ليت فيجوز** حينئذ فيها **الامران** اى الاعمال وهو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على اخواتها وقد روى بهما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن مالك فى شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من الالغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال فى ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اى ان فعلك حسن ويحتملهما قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ساحر ووقع فى الشرح وفى بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى فسوف يكون لما الكافة وهو غير ظاهر **كان المكسورة** اى كما يجوز فى ان المكسورة ذلك حال كونها **مخففة** من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله

ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

واذا اهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم كونها نافية **واما لكن** اذا كانت **مخففة** من الثقيلة **فتهمل** وجوبا

لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس و
الاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **واما ان**
المفتوحة اذا خففت **فتعمل** وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة
فانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك فی شرح الكافية **و لكن**
يجب فی غير ضرورة حذف اسمها وكونه **ضمير شأن**
تبع فی هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون
غيره وهو ظاهر عبارة المصنف فی الشذور والاوضح **وكون خبرها**
جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه
محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما فی الضرورة فلا يجب شئ
مما تقدم كقوله

بانك ربيع وغيث مريع　　　وانك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة **مفصولة من ان ان بدئت بفعل متصرف**
غير دعاء اما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا **او**
بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقوله

فاعلم فعلم المرء ينفعه　　　ان سوف يأتی كل ما قدرا

او بحرف نفی نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن تحصوه
ايحسب ان لم يره احد **اولو** الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم
وقل من يعدها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله
علموا ان يؤملون فجادوا　　واطلق لنا فی هنا وقيده فی الاوضح بالاولن
ولم فاقتضی ذلك انه مقصور على احدهما وافهم كلامه ان الجملة از بدئت
باسم او فعل جامد او دعاء لم تحتج الی فاصل بينها وبين ان نحو و اخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعی والخامسة
ان غضب الله عليها فی قراءة بعضهم **واما** اذا خففت **فتعمل**
وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة لكن
تخالفها فی ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفی ان اسمها لا يجب كونه ضمير شان

ولاحذفه بل يجوز اظهاره كما قال **ويقل ذكر اسمها** في اللفظ كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية **ويفصل الفعل** المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا **منها** باحد شيئين لاغير اما **بلم** نحو كان لم تغن بالامس **او قد** نحو فحذورها كأن قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر ... كان ثدياه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة وكأن الملحقة بها **و** هذه الاحرف **لا يتوسط خبرهن** بينهن وبين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى **الا** اذا كان الخبر **ظرفا او** جارا و **مجرورا** فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرها عن العامل **نحو ان في ذلك لعبرة** مثال المجرور **ان لدينا انكالا** مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردف باستفهام قاله في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا اخصه بضمير الشان غالبا واعلم ان لهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف

وذكر من صورها اربعة فقال **وتكسر ان** اذا وقعت **في الابتداء** اى فى ابتداء الكلام حقيقة اوحكما **نحو انا انزلناه** الا ان اولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام **وبعد القسم** اى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام **نحو يٰس والقران الحكيم انك لمن المرسلين** ام لا كما فى **والكتاب المبين انا انزلناه** لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الاوضح وغيره نحو او تحلفى بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم **وبعد القول** بان تقع مع معموليها محكية به **نحو قال انى عبد الله** لان محكى القول لا يكون الا جملة او ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها فى نحو اخصك بالقول انك صالح ونحو اتقول ان زيدا عاقل **وقبل اللام** الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل **نحو والله يعلم انك لرسوله** لوجود اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر ايضا اذا وقعت فى اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى اول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا و امتناع اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على ان الكسائى جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادى ويتخرج الفتح على مذهب الكسائى

وعلى ذلك ينبغي جوازهما ايضا بعد اذ ويؤيده جوازهما في اذا الفجائية مع
اختصاصها بالجملة **تتمة** تفتح ان وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه
او مفعولا به غير محكية او مبتدأ او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق
عليه خبرها او مجرورة بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشئ من ذلك
وتكسر ان او تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فاء الجزاء او اما او لاجرم
او واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل
او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح
الكلام على هذه الامور **ويجوز دخول اللام** الابتدائية عند
ارادة المبالغة في التأكيد **على ما** اى الذي او شئ **تأخر
من خبر ان المكسورة** وان تقدم معموله نحو ان لوزر وان زيدا
لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا
او ماضيا متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما
اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت
دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها **او من اسمها** عن خبرها
نحو ان في ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او
جارا ومجرورا او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم
تقتضى ان تأخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام وليس كذلك بل شرط
ان لا يلي ان لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا **اوما توسط** بين
الخبر والاسم او بين الاسم وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيدا لطعامك
آكل وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها
عليه كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها
عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم
المنع لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه او مع ضميره
ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول
بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل

المعمول عن ان كما مثلنا **او من ضمير الفصل** نحو ان هذا لهو
القصص الحق سمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه
عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى ولانه حافظ لما بعده حتى لا
يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح
انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن فى قوله من خبر ان للبيان
تنبيه لا تدخل اللام فى غير ما ذكر وسمع فى مواضع وخرج
على زيادتها نحو

ام الحليس لعجوز شهربه ولكننى عن حبها لعميد

قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله

ان الخلافة بعدهم لدميمة وخلائف ظرف لمما احقر

ويجب دخولها مع ان **المخففة** المكسورة الهمزة
ان اهملت وان لم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت
بصورة ان النافية فخيف اللبس فجئ بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام
الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفى لفظية
بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كأن يكون
الكلام سيق للمدح كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه فى الشرح
ان هذه اللام هى لام الابتداء وبه صرح فى الاوضح وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق
وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبى كقوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان و
من جعلها لاما اخرى فتحها **ومثل ان** المشددة فى نصب الاسم و
رفع الخبر **لا النافية للجنس** لمشابهتها لها فى التوكيد ولزوم
الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفى

الجنس فكانها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واليها اشار بقوله **لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها** فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا **نحو لا صاحب علم ممقوت** او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار **ولا عشرين درهما عندي** ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف **فان كان اسمها غير مضاف** الى نكرة **ولا شبهه** بان كان مفردا او مثنى او مجموعا **بني** معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بنى **على الفتح** كما في **نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال** ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت **و بني عليه او على الكسر** مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان ما جمع بالف وتاء كما **في نحو لا مسلمات** وقد روي بهما قوله بلذ ولا لذات للشيب فالكسر استصحابا للاصل

والفتح

والفتح نظرا للاصل فی بناء المرکبات قال المصنف وهو ارجح والتزمہ ابن عصفور و بنی **علی الیاء** علی الاصح ان کان مثنی او مجموعا علی حدہ کما **فی نحو لا رجلین ولا مسلمین** عندك وقد تقدم ان لا اذا کررت کان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال **ولك فی نحو لا حول ولا قوۃ الا باللہ** من کل ترکیب تکررت فیه لا و اسمها مفرد **فتح الاول** من الاسمین واذا فتحت **ففی الثانی** ثلاثة اوجه **الفتح** علی اعمال لا الثانیة نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فیهما والکلام حینئذ جملتان **والنصب** علی جعلها زائدۃ وعطف الاسم بعدها علی محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب الیوم ولا خلة بنصب الثانی والکلام حینئذ جملة واحدۃ **والرفع** علی اعمالها عمل لیس او زیادتها وعطف ما بعدها علی محل لا الاولی مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء لانهما بالترکیب صارا کالشیء الواحد وحق الاسم المخبر عنه ان یرفع بالابتداء والکلام علی اعمالها عمل لیس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جائزۃ فی الثانی ایضا اذا کان اسم لا الاولی معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأۃ **کالصفة** اذا کانت مفردۃ متصلة باسم لا المبنی کما **فی نحو لا رجل ظریف** ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح علی ان الصفة والموصوف رکبا ترکیب خمسة عشر ثم ادخلت لا علیهما بعد ان صارا کاسم واحد والنصب علی اتباع الصفة لمحل الاسم والرفع علی اتباعها المحل لا مع اسمها وکالصفة فی ذلك التوکید اللفظی المتصل واما البدل فان کان نکرۃ فکالصفة المفصولة علی ما سیأتی نحو لا احد رجلا وامرأۃ فی الدار ومثله عطف البیان ان اجزنا فی النکرات وان کان معرفة وجب الرفع کالنسق المعرفة نحو لا احد زید فیها **و لك فیه ایضا رفعه** ای الاول علی الابتداء او علی اعمال لا عمل لیس واذا رفعته **فیمتنع** حینئذ فی الثانی **النصب** لعدم نصب المعطوف علیه لفظا او محلا ویجوز فیه الفتح علی اعمال لا

الثانية نحو فلا لغو ولا تأثيم فيها والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها
وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل ففي جملة التركيب
خمسة اوجه وجهان في الاولى وثلاثة في الثانية ولو قلت لا رجل ولا طالعا
جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة **وان لم تكرر لا** مع
المعطوف نحو لا حول ولا قوة **او فصلت الصفة** عن موصوفها
نحو لا رجل فيها كريما **او كانت غير مفردة** بان كانت مضافة
او شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر
عندنا او لا غلام سفر صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد
نحو لا غلام سفر ظريف عندنا **امتنع** في المسائل الاربع في المعطوف
والصفة **الفتح** لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم
لم يركبوا ثلاثة اشياء فيجعلوها كشئ واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى بنصب ابن وبرفعه
تتمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند
بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير اى علينا ولا اله الا الله اى موجود
فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصّلاة والسّلام
لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك
اى لا بأس عليك **الثالث** من انواع النواسخ **ظن** من الظن
بمعنى الحسبان لا بمعنى التهم وقد ترد بمعنى علم **ورأى** بمعنى علم
لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن **وحسب** وهي كظن **ودرى**
في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة
تعدت لآخر بنفسها **وخال** ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخول
بمعنى تكبر **وزعم** وهي كظن والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما
تسدّ مسدّ معموليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن
الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت

وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الامر انتهى ومن استعماله فى الصحيح قول ابى طالب

ودعوتنى وزعمت انك ناصحى ... ولقد صدقت وكنت ثم امينا

ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد **وعلم** بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله **القلبيات** اى القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى بصر كرأيت الهلال اى ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اى سمنت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة إذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا منصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها **فتنصبهما معا مفعولين** لها عند الجمهور **نحو** وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه وقوله **رأيت الله اكبر كل شئ** محاولة واكثرهم جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وقوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط ... وقوله ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا

وقوله زعمتنى شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات والاصل فى هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بمرجوحية **ويلغين برجحان** والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تأخره **ان تأخرن** عن المفعولين **نحو** قوله **القوم فى اثرى ظننت** فاخر الفعل واهمل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر **ويلغين** بمساواة لاعمالهن **ان توسطن بينهما نحو** قوله

ابالاراجيز يا ابن اللوم توعدنى **وفى الاراجيز خلت اللوم والخور** فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حدّ سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قال ابوحيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظى اقوى من العامل المعنوى وبه جزم فى الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان تقدم عليه غيره وهوكذلك على المشهور **و** هذه الافعال **ان وليهن** ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهى **ما** مطلقا **ولا وان** فى جواب قسم ملفوظ به اومقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الاحينئذ **النافيات** لما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم **اولام الابتداء** نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية ومنه قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب **او لام القسم** نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتين منيتى **اوالاستفهام** سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام كما سيأتى ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام فى الثانى كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك فى شرح الكافية **بطل عملهن** اى عمل هذه الافعال **فى اللفظ** دون المحل **وجوبا** لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام **ويسمى ذلك تعليقا** لانه ابطال عملها فى اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التى علق العامل عنها ولا فرق فى الاستفهام بين ان يكون عمدة **نحو لنعلم اى الحزبين احصى** ونحو علمت

متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ منقلب ينقلبون فأيّ
منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لامفعول به منصوب بما قبله
لان الاستفهام له صدر الكلام **تتمة** ذكر ابو علي في التذكرة
ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة وجزم به
في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل
والمصنف في الشذور وشرحه ايضا كقوله

لقد علم الاقوام لو ان حاتما ... اراد ثراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت
مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك
تنبيه قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين
عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد
استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا
منطلقا وافي الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لؤي فان لم
يستوف الشروط تعينت الحكاية *

باب في ذكر الفاعل واحكامه

الفاعل وهو اسم او ما في تأويله قدم عليه فعل تام او ما في تأويله
واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه
مرفوع بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة **كقام زيد** وعمرو
قائم ابوه **ومات عمرو** وخالد ميت ابوه او حكما كالمجرور بمن
الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله
الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا
من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني و منها انه
لا يتأخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا
كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة
على صدرها واستدل ابو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة

باثنى عشر وجها اخذ ها من سر الصناعة لابن جنى فان وجد فى اللفظ ما
ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم
اما مبتدأ كما فى نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما فى نحو وان احد
من المشركين استجارك واما نحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا
فضرورة او مؤول **و** منها ان عامله **لا تلحقه علامة تثنية**
اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا **ولا** علامة **جمع** اذا كان مجموعا ظاهرا
فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة **بل يقال**
قام رجلان و قام **رجال و** قام **نساء** بتجريد العامل من
علامة التثنية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون
وقال نسوة **كما يقال** مع المفرد **قام رجل** بتجريد الفعل اذ
لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من
الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم
الوصف فى ذلك حكم الفعل **وشذ** الحاقها بالعامل المسند لما
بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم
وقوله يلوموننى فى اشتراء النخيل اهلى فكلهم الوم
وقوله
نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب
وهذه لغة طئ تسميها النحويون لغة اكلونى البراغيث وعليها جاء ظاهر
قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث **يتعاقبون فيكم**
ملائكة بالليل والنهار وقوله ايضا لورقة بن نوفل
اومخرجى هم بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتنى اكون
معك اذ يخرجك قومك واصله اومخرجويهم اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء وكسر ما قبلها فصار
اومخرجى هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست
بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت

هند والصحيح ان هذه اللغة لاتمنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة
خلافا للخضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس
علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه
فانه قد لايعلم من لفظه بان يكون مقدرا به التأنيث مع ان فى الالحاق هنا
زيادة ثقل بخلافه ثم **و** منها ان عامله **يلحقه علامة التأنيث**
فى اخره ان كان ماضيا او وصفا وفى اوله ان كان مضارعا **ان كان**
الفاعل **مؤنثا** حقيقيا كان وهو ماله فرج **كقامت هند**
وتقوم دعد وزيد قائمة امه اومجازيا **و** هو بخلافه نحو **طلعت**
الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب
والحاقها له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقى التأنيث ولو مثنى
او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات والى ضمير متصل عائد الى مؤنث
مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض
ابقل ابقالها فضرورة **ويجوز الوجهان** اى الحاق العامل العلامة
وعدمه فى اربع مسائل والالحاق ارجح فى جميعها احدها **فى** العامل
اذا اسند الى **مجازى التأنيث الظاهر** المتصل **نحو**
طلعت اوطلع الشمس والمنفصل نحو **قد جاء تكم موعظة** ونحو
فقد جاءكم بينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التأنيث فى هذا ارجح و
كلامهم صريح فى خلافه كما ستراه **و** الثانية **فى** العامل اذا اسند
الى الحقيقى التأنيث **المنفصل** من العامل بغير الا **نحو** قامت
اليوم هند **وحضرت القاضى امرأة** ونحو اذا جاءك المؤمنات
وقوله ان امرء غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع
اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره قاله
الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف
ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ماينيف على مائتى

موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل على ارجحيته فينبغى للمصر الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك احسن انتهى ومابحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله **او المتصل** بعامله كما **فى باب نعم وبئس** وذلك نحو **نعمت** او نعم **المرأة هند** فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين **و** الرابعة **فى** العامل اذا اسند الى **الجمع** سواء كان جمع تكسير لمذكر **نحو قالت الاعراب** او لمؤنث كقامت الهنود او اسم جمع كقامت النساء او اسم جنس كاورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك على التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع ولايستثنى من الجمع **الاجمعى الصحيح** المذكر والمؤنث **فكمفرديهما** اى فى التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الاصح فى **نحو قام الزيدون** مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى **نحو قام زيد** لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو جاء بنون لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك **و** يجب التأنيث فى نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب فى نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادى وغيره واستثنوا منه مايكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبى الاتفاق على ذلك ايضا فى الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقى المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التأنيث فى نحو ما قامت الا هند مع انه حقيقى التأنيث اشار الى دفعه بقوله **وانما امتنع فى النثر** ان يقال **ما قامت الا هند** بتأنيث الفاعل **لان الفاعل** فى الحقيقة ليس هو

مابعد الا وانما هو **مذكر محذوف** والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ماقام احد الا هند وقضية هذه العلة امتناع نحو ماطلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التأنيث فى النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

مابرئت من ريبة وذم   فى حربنا الا بنات العم

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه فى النثر وصحح المرادى بقلة و صرح المصنف فى الشذور بمرجوحيته ومنه قراءة ابى جعفر ان كانت الاصيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل فى هذا جائز مطرد **كحذفه** اذا وقع فاعل المصدر كما **فى نحو او اطعام فى يوم ذي مسغبة يتيما** فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل **و** كحذفه فى باب النيابة عن الفاعل **نحو قضى الامر** اصله والله اعلم قضى الله الامر **و** كحذفه فى باب التعجب عند وجود مايدل عليه نحو **اسمع بهم وابصر** اى بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضى ومابعده فاعل كما سيأتى فى بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء فى فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت فى فاعل كفى لا بمعنى وفى فهذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند كما قرر فى محله **ويمتنع** حذفه **فى غيرهن** لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز بل ان ظهر فى اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كهند قامت او لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها اى لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله ولا يزنى الزانى او لما دل عليه الحال اى المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقى اى بلغت الروح **والاصل** فى الفاعل **ان يلى عامله** لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالى اربع متحركات

وانما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف
المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة **وقد**
يجاء بخلاف الاصل فيلى المفعول الفعل **ويتأخر الفاعل عنه**
اما جوازا كمافى **نحو ولقد جاء آل فرعون النذر**
وقوله جاء الخلافة اوكانت له قدرا **كما اتى ربه موسى على قدر**
ولا يضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة **و**
اما وجوبا وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول كما **فى نحو واذا ابتلى ابراهيم** اذ لواخر للزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة
واجازه ابن جنى فى النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل
للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل **و** ذلك **نحو ضربنى زيد** اذ لو قدم والحالة هذه
لانفصل الضمير مع تأتى اتصاله وهو لايجوز الا فيما استثنى الثالثة ان
يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو
ماضرب عمرا الا زيد **وقد يجب** ذلك الاصل الذى هو ايلاء الفاعل
لعامله **و** **تأخر المفعول** عنه وذلك فى ثلاث مسائل ايضا
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل **كضربت زيدا**
اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك
ان تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقديمه
على عامله جائز كما صرح به فى الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان
كلامه فى الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الآخر سواء
اكانا مقصورين ام اسمى اشارة ام موصولين ام مضافين الى ياء المتكلم
و ذلك نحو **ضرب موسى عيسى** اوغلامى غلامى اوهذا
ذاك اومن فى الدار من على الباب فيتعين فى مثل هذا كون الاول فاعلا

والثانی مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب تجیز تصغیر عمرو وعمر علی عمیر وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه یجوز ضرب احدهما الاخر وبان تأخیر البیان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا علی الاصح وبان الزجاجی نقل الاتفاق علی انه یجوز فی نحو فما زالت تلك دعواهم کون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعکس **بخلاف** ما اذا وجدت قرینة لفظیة او معنویة فلا یجب التاخیر بل یجوز التقدیم کما فی **نحو ارضعت الصغری الکبری** وضربت موسی سعدی الثالثة ان یحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زید عمرا او بالا علی الاصح نحو ما ضرب زید الا عمرا **وقد یتقدم المفعول علی العامل والفاعل اما جوازا نحو فریقا هدی** وفریقا حق علیهم الضلالة واما وجوبا وذلك فی مسئلتین ان یکون له صدر الکلام **نحو ایاما تدعوا** فایا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بایا فکل منهما عامل فی عامله من جهتین مختلفتین الثانیة ان یقع عامله بعد فاء الجزاء فی جواب اما ولیس للعامل منصوب غیره مقدم نحو فاما الیتیم فلا تقهر ونحو وربك فکبر والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا او وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه علیهما وجوبا وعلی الفاعل جوازا ویوجد فی بعض النسخ **وان کان الفعل** العامل فی الفاعل **نعم وبئس فالفاعل** اما ظاهر او مضمر فالظاهر یجب ان یکون **معرفا بال الجنسیة** علی احد القولین او العهدیة علی القول الاخر والقول بانها للجنس حقیقة او مجازا او للعهد الذهنی او الشخصی مذکور فی المطولات **نحو نعم العبد** انه اواب وبئس الشراب **او مضافا الی ما هی** ای ال الجنسیة **فیه نحو ولنعم دار المتقین** وبئس مثوی المتکبرین او مضافا الی مضاف لما هی فیه کنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط کون الظاهر بال او مضافا لما هی فیه هو الغالب کما قال المرادی فقد حکی الاخفش ان ناسا

من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما كقوله عليه الصّلاة والسّلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم اوبدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله

او ضميرا مفردا **مستترا** وجوبا **مفسرا** لكونه مبهما **بتمييز** بعده قابل لأل مذكور غالبا **مطابق** ذلك التمييز **للمخصوص** بالمدح او الذم افرادا او تذكيرا او فرعهما **نحو بئس للظالمين بدلا** ونحو نعم امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدّم عليها او تأخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب

باب في ذكر النائب عن الفاعل

وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه **يحذف الفاعل** للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم **فينوب عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته في الاوضح **مفعول به** اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله

فان لم يوجد في اللفظ **ف** ينوب عنه **ما** اي الذي او شئ **اختص وتصرف من ظرف** زماني او مكاني نحو صيم رمضان

وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل فى الظرفية وغيرها والمختص
ما اختص بعلمية او اضافة اوغيرهما **او مجرورا** بحرف لغير تعليل نحو
ولما سقط فى ايديهم ومعنى كونه متصرفا انه لا يلزم الجار له وجها واحدا
فى الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان
النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله فى الارتشاف عن اتفاق البصريين
والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفى الارتشاف انه
لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لاحظ
له فى الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو فاذا نفخ فى الصور
نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص
ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العماد وكونه اسم نوع وافهم
عطفه لهذه الاشياء بأو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار فى الجامع
تبعا لابن عصفور اولوية المصدرية وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه
لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه
ومن فى قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا تتأتى النيابة بدونه
بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب
لفظا او تقديرا **مطلقا** اى ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا **وشاركه** فى الضم **ثانى** الماضى المبدوء
بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة **نحو تعلم** وتضورب
وثالث الماضى المبدوء بهمزة الوصل **نحو انطلق** واستخرج
ويفتح ما قبل اخره لفظا او تقديرا **ان كان مضارعا**
مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا فى الاصل بقى عليه وكذا ان كان اوله
مضموما فى الاصل **ويكسر** كذلك **ان كان ماضيا كضرب**
زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل
الاخر واما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفى كان وكاد واخواتهما
خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا

انها تعمل فى الظروف اقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر فى الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول **ولك فى** فاء الفعل الثلاثى المعتل العين **نحو قال** ماعينه واو **وباع** ماعينه ياء **الكسر مخلصا** نحو قيل وبيع والاصل قُوِل وبُيِع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء فى الثانى لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا **والكسر مشما ضما** تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغى ان يسمى روما مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض **والضم مخلصا** نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله

حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله. ليت شبابا بوع فاشتريت

وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث فى المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول ولا الضم فى الثانى وجزم به فى الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعل عينه

باب الاشتغال

اى اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره او ملابسه لولا ذلك لعمل هو او مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوى فيه الامران هكذا ذكره

النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله **يجوز فى نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه** او رجلا يحبه **رفع زيد** بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير **فالجملة** فى محل رفع على انها **خبر** له والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين **ونصبه باضمار** عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على الاسم الا المانع فيقدر فى المثال الاول **ضربت** فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك **و** فى الثانى **جاوزت** فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه **و** فى الثالث **اهنت** فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم فى هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة **واجبة الحذف** لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما **فلا موضع للجملة** التى **بعده** من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما فى نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسى **ويترجح النصب** على الرفع **فى نحو زيدا اضربه** او لا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح **للطلب** الواقع بعد الاسم اذ فى الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع فى نحو زيد احسن به لان الضمير فى محل رفع **و** اما **نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما** فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه **متاول** عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ومثله الزانية والزانى فاجلدوا **و** يترجح ايضا **فى نحو والانعام خلقها لكم**

بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة
فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأمّا وانما ترجح **للتناسب** بين
المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو اولى من
التخالف فان فصل عما قبله بامّا نحو قام زيد وامّا عمرو فاكرمته ترجح الرفع
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته قاله فى الاوضح **و** يترجح ايضا فى نحو **ابشرا
مناواحدا نتبعه وما زيدا رايته** مما الاسم السابق واقع
بعد شئ يغلب دخوله على الفعل كأن ولا النافيتين وحيث مجردة
من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما ترجح **لغلبة** وقوع **الفعل**
بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير
ظرف نحو أانت زيد تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم
السابق جوابا الاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او
من ضربت وكان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو
انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل
فى الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك اول الباب **ويجب**
النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط
فى نحو ان **زيدا لقيته فاكرمه** ومتى عمرا تلقه فاحسن اليه
او اداة تحضيض كما فى نحو الا عمرا اهنته **وهلا زيدا اكرمته** او
اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته وانما وجب **لوجوبه**
اى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن
اختصاصها بالافعال وصرح فى الاوضح بان ادوات الاستفهام اى غير الهمزة
وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر الا اذا كانت اداة الشرط
اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع فى الكلام **ويجب الرفع** على الابتداء
اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما **فى نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو** لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او خبر

نحو اذا الهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر **لامتناعه** اى لامتناع
وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما مر فى باب المبتدأ
وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام
كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما
صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له صدر الكلام لايعمل ما بعده
فيما قبله وما لايعمل لايفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة
وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله
فى الاوضح **ويستويان** اى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف
غير مفصول باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما **فى نحو
زيد قام وعمرو اكرمته** لاجله اوفعمرو اكرمته فيجوز فى
عمرو الرفع والنصب **للتكافئ** الحاصل على كل تقدير لان الجملة
الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت و
ان راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا
التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر انه لايشترط فى الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به فى الجامع حيث قال
ولايشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى لكن خالف فى
اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى نحو المثال المذكور لعدم الرابط
تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار **وليس منه** اى من باب
الاشتغال **وكل شئ فعلوه فى الزبر** اى الكتب لعدم صحة تسلط
العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الزبر وهو باطل
فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة كل او فى
موضع جر صفة لشئ وفى الزبر خبر كل والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت
فى الزبر و كذا ليس منه **ازيد ذهب** به بالبناء للمفعول و
فاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على
ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على

اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا فى الشرح **تتمة** الاشتغال كما يجرى فى النصب يجرى فى الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية باضمار فعل ويأتى فيه الاقسام الخمسة ذكره فى الاوضح والجامع وابن مالك فى التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء فى نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح فى نحو زيد قام عند المبرد وتجب الفاعلية فى نحو ان امرء هلك وتترجح فى نحو ابشر يهدوننا ويستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد

باب التنازع

فى العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما مؤكدا للأخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما **يجوز** لك اذا تنازع عاملان اتفقا فى العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا **فى نحو ضربنى وضربت زيدا اعمال الاول** منهما فى الاسم الظاهر واهمال الثانى و هذا الوجه **اختاره الكوفيون** لقوته بالسبق **فيضمر فى الثانى** المهمل **كل مايحتاجه** من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه اذلا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا اخواك اوقام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافى اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الاان يمنع مانع فيظهر و اعمال **الثانى** فى الظاهر واهمال الاول و هذا الوجه **اختاره البصريون** لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله باجنبى وهو الصحيح لان اعماله فى كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادى واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول و الثالث قال الشيخ خالد الازهرى وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او الثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوى فيه الامران لم ار فى ذلك نقلا **فيضمر فى الاول** المهمل **مرفوعه فقط**

فاعلاكان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه فى غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل و فى هذا الباب نثرا ونظما **نحو** ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله **جفونى ولم اجف الاخلاء اننى** لغير جميل من خليلى مهمل واوجب الكسائى حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثانى منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملهما فى المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع فى الاصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى وافهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما او كان عمدة فى الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفه فى الثانى قال لانه حذف لدليل **وليس منه** اى من هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو وعزة ممطول معنى غريمها لزوال الارتباط قاله فى الجامع ولا قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة **كفانى ولم اطلب قليل من المال** لفساد المعنى اذ لو وجه كفانى ولم اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت فى سياقها و سياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفى وامتناع النفى اثبات فيكون السعى لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت فى سياق لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفى فى سياق جوابها وهما واحد فى المعنى فيؤدى الى اثبات الشئ ونفيه فى كلام واحد وهو باطل

فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه قوله بعد

ولكنما اسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

باب في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل

لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب**
ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا
بخلاف المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف
الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول **وهو خمسة** على المشهور احدها **المفعول به** وقدمه
على غيره من المفاعيل لانه احوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل
وهو كما قال ابن الحاجب **ما وقع عليه فعل الفاعل** وذلك
كضربت زيدا فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشئ فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه
فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له
اما فعل نحو وورث سليمان داؤد او وصف نحو ان الله بالغ امره او
مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع
رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم
الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به
عائد الى ال اى الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما
جوازا نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما
تقدم او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وعلى الاغراء
نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على النداء كما

اشار اليه بقوله **ومنه** الاسم المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف و ليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبنى وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب المنادى** لفظا اذا كان **مضافا** سواء كانت الاضافة محضة **كيا عبد الله** ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **او كان مشبهه** وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل **كيا حسنا وجهه** او مفعول كيا ضاربا زيدا **ويا طالعا جبلا** او مجرور كيا خيرا من زيد **ويا رفيقا بالعباد** ومثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك و يمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والرضى قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل **او كان نكرة غير مقصودة** سواء اكانت جامدة او مشتقة **كقول الاعمى** وفى معناه الغريق **يا رجلا خذ بيدى** ويا واقفا انقذنى وقد اشار الى الثانى بقوله **والمفرد** وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد **المعرفة** اى المعين سواء اكان معرفة قبل النداء ام بعده ينصب محلا لان اعراب المبنى اعراب محله **ويبنى** لفظا **على ما يرفع به** من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب فى نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وبنى على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلى و كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم

في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لا لتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لا لتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول بعضهم يبني على الضم لشموله للمبني على الضم **كيا زيد** وللمبني على الالف نحو **يا زيدان و** المبني على الواو نحو **يا زيدون و** من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو **يا رجل لمعين** ثم المبني على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى و يا قاضي وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا خدام و يا سيبويه و يا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز ان يكون مضموما او منصوبا وهو اقوى واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن عمرو

فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم او الى المضاف اليها **ويقول** في نحو **يا غلام** مريدا به الاضافة الى الياء يا غلام **با لحركات الثلاث** على الميم من غير ياء **وبالياء فتحا** اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا **واسكانا** اي ساكنة نحو يا عبادي فاتقون **وبالالف** نحو يا اسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف فصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي و يا ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة و ساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يا فتاي و يا قاضي ولا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسرة لثقلها على الياء

و تقول في يا ابي و يا امي زيادة على اللغات الست **يا ابت و يا امت** بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم ولكن الفتح اقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة في الاب والام مضافين للياء في النداء وسيأتي ان فيهما لغتين اخريين فالمجموع احد عشر لغة على خلاف في بعضها و تقول فيما اذا نودي المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ ام او عم **يا ابن ام و يا ابن عم** او يا ابنة ام و يا ابنة عم **بفتح** اخر كل منهما للخفة وقيل انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح **وكسر** ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي و يا ابن صاحبي **والحاق الالف والياء للاولين** وهما يا ابت و يا امت **قبيح** لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتا علك او عساكا وقوله

يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحفر لاجب

وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما **والحاقهما للاخيرين** وهما ابن ام وابن عم **ضعيف** لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وقوله يا ابن اما و يا شقيق نفسي

فصل في احكام توابع المنادى **ويجري ما افرد او ما اضيف** حالة كونه **مقرونا بأل من نعت المنادى المبني** العلم والنكرة المقصودة **وتأكيده** وعطف بيانه **و عطف نسقه المقرون بأل على لفظه** اي المبني فيرفع مراعاة للفظ **او على محله** فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع والنصب و يا تميم اجمعون واجمعين و يا سعيد كرز وكرزا و يا جبال اوبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب

والاول مختار الخليل والمازنى تنبيها على انه منادى ثان والثانى مختار ابى عمرو و يونس لان مافيه ال لايلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب فيه لا غير والرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى ان الصور ثمانية فان من فى قوله من نعت المبنى بيان لما فى قوله ما افرد او اضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد فى جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بنى تميم اجمعين و يا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحارث وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله **ويجرى ما اضيف** من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه **مجردا** من ال **على محله** دون لفظه فينصب فقط كما لو كان المنادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل **و يجرى نعت اى** واية فى تبعيته لمتبوعه **على لفظه** فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان يا ايتها النفس وجوز المازنى نصبه على المحل وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعت الا بما فيه ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل **والبدل والنسق المجرد** من ال **كالمنادى المستقل** فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اى مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان كان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل و قيد النسق بالمجرد لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هى تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها **ولك** فى تكرار لفظ المنادى المبنى

على الضم كما **في نحو** قوله **يا زيد زيد اليعملات الذبل**
تطاول الليل عليك فانزل وجهان الاول **فتحهما** على ان الاول
مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التاكيد او على ان
الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف الى الثانى على انه
عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعنى وقال الفراء كلاهما مضافان
الى ما بعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد
و الوجه الثانى **ضم الاول** منهما على انه منادى مفرد معرفة
وهو الابع ونصب الثانى على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثانى
ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل
رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو **فصل** فى ترخيم
المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اى رقيق
واصطلاحا حذف بعض كلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم
نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال **ويجوز**
ترخيم المنادى لا مطلقا بل **المعرفة** لانها اكثر نداؤها
فيدخلها التخفيف بحذف اخرها فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدى لانه نكرة
وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين
ولا المحكى خلافا لابن مالك ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم
قاله فى الجامع **وهو** اصطلاحا **حذف اخره تخفيفا على**
وجه مخصوص وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان
مختوم بتاء التانيث ومجرد عنها **فذو التاء** يرخم **مطلقا**
اى سواء كان علما ام لا ثلاثيا ام لا **نحو يا طلح ويا ثب** فى نداء
طلحة وثبة **وغيره** وهو المجرد منها انما يرخم **بشرط ضمه**
فغير المضموم كالاضافى والمحكى لا يرخم وان كان علما **وعلميته** فغير
العلم كالنكرة لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على
قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ **ومجاوزته ثلاثة**

احرف فلا يرخم الثلاثى وان كان محرك الوسط وجوّزه الاخفش مطلقا
والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم
نحو سقر مجرى زينب فى ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف
فاذا استوفى المرخم هذه الشروط جاز ترخيمه كيا جعف فى ندا جعفر
ثم المرخم فيه لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقى
كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره
ما يستحقه لو لم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر
فتقول فى جعفر يا جعف ضما اى بضم اخره وفى منصور يا منص
بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل
ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفى ثمود يا ثمى بقلب الضمة كسرة والواو
ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدّى الى عدم النظير اذ ليس
لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة و الثانية ان ينوى المحذوف
فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهى الاكثر فى
كلامهم فتقول فى جعفر يا جعف فتحا ببقاء فتح الفاء وفى منصور يا
منص ببقاء ضمة الصاد وفى ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير
ابدال لانها فى حشو الكلمة لنية المحذوف وفى بعلبك يا بعل ببقاء فتح
اللام ثم اعلم ان المحذوف للترخيم امّا حرف واحد وهو الغالب كما مر وامّا
حرفان وامّا كلمة وقد اشار الى الثانى بقوله ويحذف من نحو
سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله
مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل اخره حرف لين ساكنا زائدا
مكملا اربعة احرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها
يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد
وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله ومن نحو معدى كرب
مما هو مركب تركيبا مزجيا الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدى
وشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمى به من العدد المركب كخمسة عشر

ولم يسمع

ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم فى النداء يجوز ترخيمه فى الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى مجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالتاء

فصل فى الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل معها من احرف النداء الا يا خاصة ويجب ذكرها الا ان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة احوال احداها ان يجر باللام مفتوحة وهى اكثر احوال الثانية ان يزاد فى اخرها الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه اقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول **يقول المستغيث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث** وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هى زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فاشبه المنادى المضاف واذا نعت جاز فى نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد المعادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **الا فى المعطوف الذى لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب** فانها تكسر لامه لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذى قبله يقتضى انه مستغاث ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يا لى للمناسبة فاذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومى ويا لامثال قومى و على الحالة الثانية تقول **يا زيدا لعمرو** بالحاق الف فى اخره عوضا من اللام فى اوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو و على الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

الا یا قوم للعجب العجیب　　وللغفلات تعرض للاریب

وقد یکون المستغاث مستغاثا له نحو یالزید لزید ای ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة فهی نداء المتفجع علیه لفقده حقیقة او حکما او المتوجع منه لکونه محل الم او سببا له نحو

حملت امرا عظیما فاصطبرت له　　وقمت فیه بامر الله یا عمرا

وقوله.

فوا کبدا من حب من لا یحبنی　　ومن عبرات ما لهن فناء

وهی من کلام النساء فی الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب و من ثم لا یندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو فی قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا یستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان وا وهی الغالبة فیه والمختصة به ویا اذا لم یلتبس بالمنادی المحض وحکمه حکم المنادی فیضم ان کان مفردا نحو وازید وینصب ان کان مضافا او شبیها به نحو واعبد الله واضاربا زیدا ولك زیادة الالف فی اخره وهی اکثر احواله والیها اشار بقوله **والنادب** ای یقول **وازیدا** بالف فی اخره مفردا کان او مضافا لظاهر نحو **واامیر المؤمنینا** او لمضمر نحو **وا رأساه** او شبیها بالمضاف نحو واطالعا جبلاا او مرکبا نحو وامعدی کربا ویحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوین فی صلة او غیرها نحو وامن نصر محمداه ونحو واابا بکراه او ضمة اعرابیة او بنائیة نحو وامنذاه فیمن اسمه منذ او کسرة کذلك نحو واعبد الملکاه واما فان اوقع حذف الضمة او الکسرة فی لبس ابقیا وقلبت الالف یاء بعد الکسرة نحو واغلامکی وواوا بعد الضمة نحو واغلامهوه واغلامکمو الانك لو ابقیت الالف لاوهم الاضافة الی کاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنی **ولك زیادة الهاء** بعد الف الندبة وبدلها **وقفا** نحو وازیداه واغلامکیه واغلامکموه لان الغرض مد الصوت والتطویل وافهم کلامه

انها الاتزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله

الايا عمرو وعمراه   وعمرو بن الزبيراه

واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثاني و هو **المفعول المطلق** اى الذى يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة **وهو المصدر الفضلة** اى المستغنى عنه **المسلط عليه عامل** ينصبه **من** مادة **لفظه** وذلك **كضربت ضربا او** عامل **من معناه** بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك **كقعدت جلوسا** الاترى انهما متحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده و بما بعدها نحو سمعت حديثك وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر الرائى بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا او الا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا واتاقات صمتا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى او باضافة كضربت ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت الضرب اى الذى ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغيره ثم ناصبه اما فعله او وصفه كآمر او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا

شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث
وقد يحذف ناصب غير المؤكد جواز القرينة حالية اومقالية كقولك
للقادم اولمن قال سأقدمك عليك خير مقدم اى قدمت ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فامّا منّا
بعد وامّا فداء وانت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وهذا ابنى حقا وله
على الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث
الجارى على الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار
مجراها كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما
يفهم من التعريف مع قوله **وقد ينوب عنه** اى عن المصدر
غيره فينصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر
فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة **كضربته سوطا** اى ضربته
بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو
فاجلدوهم ثمانين جلدة اى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر
واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية او بعضه
مضافا للمصدر نحو **فلا تميلوا كل الميل** اى ميلا كل الميل
و لو تقوّل علينا بعض **الاقاويل** ومما ناب عن المؤكد ما شاركه
فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله
انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتّل اليه تبتيلا وجعل فى
الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقة وفرحت جذلا **وليس منه**
اى من النائب عنه صفته كرغدا فى قوله تعالى **فكلا منها رغدا**
وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل
رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا
فدل ذلك على انه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر
يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه
لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك **و** الثالث من المفاعيل **المفعول له**

اى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله **وهو المصدر** القلبى الفضلة **المعلل** بكسر اللام او الواقع علة **لحدث قد شاركه** المعلل **وقتا وفاعلا** اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية **كقمت اجلالا لك** او باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبى علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتى و بالقلبى نحو جئتك قراءة للعلم كما اعتمده فى الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف فى هذا الفارسى فاجاز جئتك ضرب زيد اى لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد فى الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لى رغبة فى الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتى **فان فقد المعلل** لحدث عامله **شرطا** مما شمله التعريف **جر** وجوبا **بحرف التعليل** وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفى والكاف والظاهر انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية **نحو خلق لكم** فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل **نحو**

وانى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى هى علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة هى النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت
النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع
ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد
ومثله نحو كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم واعلم ان هذه
الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها
يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قال فى الالفية وليس يمتنع مع الشروط
سواء كان مجردا من أل والاضافة ام مضافا ام محلى بأل لكن الارجح فى الاول
النصب وفى الثالث الجر ويستويان فى الثانى و الرابع من المفاعيل
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل
ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى فى
الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها
ليس على معنى فى لما تقدم كما فى نحو يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل
رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل
عليه لا فيه وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم
التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان
بيان لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله
كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على
قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التاكيد
المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال
المرادى واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف فى الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر
رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص معدود كأسماء الشهور
غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين
او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا

القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما **وهو** ثلاثة اقسام احدها **الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن** اى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات **ونحوهن** فى الابهام **كعند ولدى** وناحية ومكان **و** ثانيها **المقادير** اى الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل **و** ثالثها **ما صيغ** اى اشتق **من مصدر عامله** المسلط عليه **كقعدت مقعد زيد** ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قائم مقامك وسرنى جلوسى مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفى كجلست فى مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت فى المسجد وقمت فى الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد فى المقعد وزجر فى المزجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه من ان المقيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما فى الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه ابو حيان ويمكن حمله فى الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا **و** الخامس من المفاعيل **المفعول معه** اى الذى يفعل معه فعل واخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القران بيقين **وهو اسم فضلة** واقع

بعد واو اريد بها التنصيص على المعية حالة كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على مافيه حروفه اى الفعل ومعناه فالاول كسرت والنيل و الثانى انا سائر والنيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو لاتنه عن خلق وتأتى مثله بناء على ان المؤول من ان والفعل لايسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد وبما بعدها كل رجل وصيعته لعدم سبق شئ من ذلك ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابى على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه فى مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال اولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اھ ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليها اشار بقوله وقد يجب اى النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان كقوله لمن ينهى عن القبيح ويأتيه لاتنه عن القبيح واتيانه فلو عطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو عطف للزم فى الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل او فاصل ما وفى

الثانی العطف علی الضمیر المجرور من غیر اعادة الخافض وذلك لایجوز **علی الاصح** من القولین **فیهما** ویترجح النصب علی القول الآخر **ویترجح فی نحو کن انت وزیدا کالاخ** من جهة المعنی اذ لو عطف زید علی ما قبله لکان الامر متوجها الیه ایضا وانت لا ترید ان تأمره وانما ترید ان تأمر مخاطبك بان یکون معه کالاخ کذا فی الشرح قلت مقتضی هذا التعلیل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدیر جواز الرفع بالعطف فظاهر کلامه انه من عطف المفردات وفیه نظر اذ شرط عطف المفرد علی مثله صلاحیة المعطوف او ما فی معناه لمباشرة العامل وهو ههنا غیر صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان یکون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك فی نحو اسکن انت وزوجك الجنة فعلا محذوفا ای ولیسکن واقره علیه فی المغنی بل تابعه علیه فی الاوضح وافهم قوله کالاخ ان ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا یجوز کالاخوین **ویضعف فی نحو قام زید وعمرو** لان العطف هو الاصل وقد امکن بلا ضعف ومثله ما انت وزیدا وکیف انت وقصعة من ثرید والنصب فیهما بیکون مضمرة ولیست ناقصة والاصح ان عامله ما سبقه من فعل او ما فی معناه وانه مقیس وانه لا یتقدم علی المصاحب ولما انهی الکلام علی الفاعیل اخذ یتکلم علی بقیة المنصوبات مبتدءا بالحال فقال **والحال** یذکر ویؤنث لفظا ومعنی وهو الافصح وهی نوعان مؤکدة وستأتی ومؤسسة وهی ما لا یستفاد معناها بدون ذکرها والیها اشار بقوله **وهو وصف** ولو تقدیرا **فضلة** ای لیست احدی جزءی الکلام **یقع فی جواب کیف** فخرج بالفضلة نحو القائم زید وزید قائم وبما بعدها نعتها نحو رایت رجلا فاضلا والتمییز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحیتهما لذلك والغالب فی الحال ان تکون منتقلة ای غیر لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة علی متصف بها وتأتی من الفاعل

كجاء زيد راكبا ومن المفعول **كضربت اللص مكتوفا** ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا مافی صدورهم من غل اخوانا اوكان كبعضه فی صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا اوكان عاملا فی الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا **و** الحال **شرطها** من حيث هی **التنكير** خلافا ليونس والبغداديين مطلقا وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها ای كيفية وقوع الفعل منه اوعليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلاحاجة الی تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة علی ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك ای منفردا وادخلوا الاول فالاول ای مرتبين **و** شرط **صاحبها** وهو من الحال وصف له فی المعنى **التعريف** لانه مخبر عنه بها فی المعنى والاصل فيه التعريف **او** ما يقوم مقامه من المسوغات فی ايضاح المعنى وهو اما **التخصيص** بوصف او اضافة او بمعمول غير مضاف اليه **او التعميم** بان يتلو نفيا او شبهه من نهی او استفهام **او التاخير** بان يتأخر عن الحال فالاول **نحو خاشعا ابصارهم يخرجون** فخاشعا حال من ضمير الفاعل فی يخرجون وهو اعرف المعارف والثانی نحو **فی اربعة ايام سواء للسائلين** فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله

نجيت يارب نوحا واستجبت له ... فی فلك ماخر فی اليم مشحونا

وقولك عجبت من ضرب اخوك شديدا والثالث نحو **وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون** فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فی سياق النفی ونحو لا يبغ امرء على امرء مستسهلا ونحو قوله ياصاح هل حم عيش باقيا **و** الرابع نحو

لمية موحشا طلل ... يلوح كأنه خلل

موحشا

فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجئ الحال منه تأخره عنها
او الوصف او هما وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ لايكون من قبيل
تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل
الحال وصاحبها وصححه فى الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة
من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلايقاس عليه
عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه الالمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز
حذفها الالمانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما اوجوابا نحو راكبا
لمن قال كيف جئت او منهيا عنها نحو لاتقربوا الصلاة وانتم سكارى ويحذف
عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب ووجوبا كضربى زيدا
قائما وزيد ابوك عطوفا **و** من المنصوبات **التمييز** اى المميز بكسر
الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين
والتفسير الفاظ مترادفة **وهو اسم فضلة نكرة جامد** غالبا
يفسر ما انبهم من الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو
زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتى بلفظ المعرفة
فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس ياقيس عن عمرو . اى نفسا
وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام
ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا
لاقصدا ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر واعلم ان
التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال تخالفه
من ثلاثة اوجه احدها انها فى الغالب تكون مشتقة او مؤولة به
والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا
ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات واخرى لبيان جهة
النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان
تمييز نسبة وسيأتى وتمييز مفرد وهو المراد بقوله **واكثر وقوعه**

بعد مايفيد **المقادير** من مساحة **كجريب نخلا**
اوكيل كقفيز برا **وصاع تمرا** اووزن كرطل زيتا **ومنوين**
عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف
والقصر كعصى وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد
مايشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا
وشبه الكيل نحو نحي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة
مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا
خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد **و** اكثر وقوعه ايضا بعد **العدد**
الصريح **وهو** من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية
نحو انى رايت **احد عشر كوكبا** وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية **وهكذا الى** اخر ذلك نحو ان
هذا اخى له تسع **وتسعون نعجة ومنه** اى تمييز العدد
تمييز كم الاستفهامية : بأن تكون بمعنى اى عدد ويتعين
افراده وكذا نصبه **نحو كم عبدا ملكت** مالم تجر كم بحرف كما
سيأتى فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد
مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله **فاما تمييز كم**
الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير **فمجرور** ابدا باضافتها اليه
حملا لها على ماهى مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما **مفرد** وهو
اكثر وابلغ **كتمييز المائة فما فوقها** من المئين والالوف فانه
مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او
الف غلام ملكت وفى معنى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقونى
وقد تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة **او**
مجموع كتمييز العشرة فما دونها مفردة من التسعة الى
الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة

رجل فجرور مفرد فتقول کم رجال ملکت بالجر والجمع کما تقول عشرة رجال او ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس او اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندی ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتی عشرة اسباطا فالتمييز محذوف ای فرقة واسباطا بدل من اثنتی عشرة **ولك في تمييز كم الاستفهامية** اذا كان متصلا بها **المجرورة بالحرف** وجهان **جر** بمن مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته **ونصب** على التمييز فتقول بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها الانباسی في شرحه على الالفية واشار الى النوع الثانی بقوله **وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة** في الجمل كما سيأتي و في الوصف الى مرفوعه كزيد منصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كأعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا ای طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان لانه اما ان يكون **محوّلا** وهو ثلاثة اقسام محوّل عن مضاف فاعل **كاشتعل الرأس شيبا** اصله اشتعل شيب الرأس فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جیئ بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشیئ مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا اوّلا ومحوّل عن مضاف مفعول نحو **وفجرنا الارض عيونا** اصله وفجرنا عيون الارض فحوّل المفعول وجعل تمييزا انتهى واوقع الفعل على الارض

ومحوّل عن مضاف غيرهما كالمحوّل عن مبتدأ **و** ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو **انا اكثر منك مالا** اصله مالى اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك ابا و اجمل منك وجها **او غير محوّل** عن شئ اصلا وهذا هو القسم الثانى **نحو امتلأ الاناء ماء .** ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وهو قليل فى الكلام **و** الحال والتمييز **قد يؤكدان** فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط **نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين** لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبى **و** التمييز المؤكد نحو **قوله** هو ابو طالب بن عبد المطلب

ولقد علمت بان دين محمدٍ **من خير اديان البرية دينا**

فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا ما ورد ووافقهم فى المغنى **ومنه** على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم **فحلا** وامهم زلاء منطيق

وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق **خلافا لسيبويه** وموافقيه فى منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فحلا عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب التمييز مفسره ان كان

مفرداو الفعل او شبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائى والمازنى والمبرد فى الفعل المتصرف ووافقهم فى التسهيل والعمدة ونص فى الالفية على قلته وذلك فى تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا او مضافا كملء الارض ذهبا وجره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر مالا و منها **المستثنى** وهو كما قال الرضى المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع وادوات الاستثناء ثمانية وهى اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى **بالا** لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل فى الشذور ثم المستثنى بالا له احوال لانه ان كان **من كلام تام** بأن كان المستثنى منه مذكورا **موجب** بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفى او شبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا **نحو فشربوا منه الا قليلا** او منقطعا نحو قام القوم الا حمارا او تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر ام تقدم نحو قام الا زيدا القوم **فان** كان الكلام تاما ولكن **فقد منه الايجاب** بأن اشتمل على نفى او شبهه **ترجح** عند البصريين **البدل** اى اتباع المستثنى للمستثنى منه فى اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النصب

في الاستثناء **المتصل** بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه **نحو ما فعلوه الا قليل** برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالىٰ ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وقوله تعالىٰ ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاء ني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشيئ الا شيئ لا يعباء به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء **و** ترجح **النصب** على البدل **في المنقطع** بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه **عند بني تميم** نحو ما قام احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع ايضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس : الا اليعافير والا العيس

ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل **نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن** بالنصب في قراءة السبعة ونحو ما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بأن المراد بالانيس ما يؤانس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله **ما لم يتقدم** المستثنى على المستثنى منه **فيهما** اى في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم **فالنصب** حينئذ واجب كقول الكميت

وما لي الا آل احمد شيعة ... وما لي الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما اتى احد الا اباك خير من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا ما جاء احد فغير جائز **او فقد التمام** من الكلام

المنفى بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه **فعلى حسب العوامل** الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها **نحو وما امرنا الا واحدة** او النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق او الجر نحو ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتى هى احسن **ويسمى** هذا الاستثناء **مفرغا** لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا فى التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفى او شبهه فلو قال او فقدا اى التمام والايجاب لكان اولى **ويستثنى بغير و سوى خافضتين** للمستثنى دائما باضافتهما اليه **معربين** اى غير لفظا وسوى تقديرا **باعراب الاسم الذى** يقع بعد **الا** وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب فى نحو قام القوم غير او سوى زيد ويترجح عند تميم فى نحو ما فيها احد غير او سوى زيد والبدل فى نحو ما جاء احد غير او سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك فى نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت غير او سوى زيد وما مررت بغير او بسوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجى واختاره ابن مالك لورودها فاعلا فى حكاية الفراء اتانى سواك ومبتدأ فى قوله فسواك بائعها وانت المشترى واسما لليس فى قوله،

ا ترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة انى اذا لصبور

ومجرورة فى قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربى ان لا يسلط على امتى عدوا من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا فى الضرورة وقال الرمانى انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره فى الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة و ضمها مقصورة وفتحها ممدودة **و** يستثنى **بخلا وعدا** مجردين عن ما **وحاشا** ولا تصحب ما **نواصب** للمستثنى على تقدير كونها

افعالاجامدة متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة
الاستثناء هل هى حال فحلها النصب ومستأنفة فلا محل لها قولان صحح
ابن عصفور منهما الثانى **اوخوافض** له على تقدير كونها حروف
جر واختار فى المغنى انها غير متعلقة بشئ وفيه يجوز فى نحو قام القوم حاشاك
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فاذا قلت حاشاى تعين الجراوحاشانى
تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا انتهى واذا ولى حاشا مجرور باللام
فارقت الحرفية قطعا اذلا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ اسم منصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزية لمن قال
حاشا الله كأنه قال تنزيها الله واللام حينئذ مقوية للعامل كما فى نحو فعّال
لما يريد قال فى المغنى ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين فهذا
كقولهم رعيا لك **و** يستثنى **بماخلاوماعداوليس ولا
يكون نواصب** للمستثنى فقط ولوكان ماقبله منفيا وانما وجب
النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التى لايليها الحرف لكن
نص فى التسهيل انها لاتوصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز
بعضهم الجربهما بتقدير ما زائدة ورده فى المغنى وموضع ما وصلتها نصب
بلاخلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية
على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما
وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما
والكلام فيما يعود عليه وفى محل الجملة كالكلام السابق فى خلا وعدا وحاشا
ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع وافهم كلامه ان جواز الوجهين فى
خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لاتقترن بما وهو كذلك

باب فى ذكر المخفوضات وهى ثلاثة اقسام

مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض
بالمجاورة واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه

نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط واشار الى الاول مبتدئا
به لعمومه بقوله **يخفض الاسم اما بحرف مشترك** بين الظاهر
والمضمر **وهو** سبعة **من** نحو منك ومن نوح وهى لبيان الجنس
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا
بالله وللابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام
من اول يوم انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من
الاخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وللتاكيد بعد نفى او شبهه نحو
ما الباغ من مفر وهل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم جميعا
واليه ترجعون وهى لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا
الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وللظرفية نحو

فلا تتركنى بالوعيد كانى الى الناس مطلى به القار أجرب

وغير ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفا الله عنك وهى
للمجاوزة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو
يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه و
التعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه وغير ذلك **وعلى** نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون وهى للاستعلاء اى لعلو وهو حسى كمامر ومعنوى
نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو

اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها

وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك **وفى** نحو فى
جنات النعيم وفيها ما تشتهى الانفس وهى للظرفية اى حلول الشئ فى
غيره حقيقة او مجازا قال الجرجانى فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللمظروف تحيز نحو الدرهم فى الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو
زيد فى البرية او التحيز نحو فى صدر فلان علم او فقدا معا نحو فى نفسه علم

وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم وللسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام** نحو لله ما في السموات له ما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اى عذابها وللتعليل نحو

واني لتعروني لذكراك هزة وللتعجب نحو لله درك فارسا وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لايؤخر الاجل وللعاقبة نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى التراب

ولغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان تكون **للقسم** نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن **اوغيره** من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة نحو ادخلوا بالسلام وسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو وكفى بالله شهيدا

وكفى بجسمي نحولا انني رجل وبدل نحو ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا والصاق حقيقة نحو بقلبي غراما اى لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد اى الصقت مروري بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثاني بقوله

او مختص بالظاهر اى بخفضه **وهو** سبعة ايضا

رب وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله ويعد الفاء قليل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد بل اقل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر رب ضمير الغيبة

فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا
او امرأة او رجلين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولا يجر بهما
الا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان
وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما
فيه للظرفية نحو ما رايته منذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما
خبرا عنهما فمعناهما الابتداء او الامد ويردان ظرفين مضافين للفعلية
بكثرة والاسمية بقلة **والكاف** وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد
وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شئ ولغير
ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية
مطلقا ولا تكون جارة الا لآخر او متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة
حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونها غير
جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء آخر يوم لم يقع الفعل عليه نحو
صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم
يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه
فواضح انه يعمل به والا فاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على
الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان
كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **والواو** اى
واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين
والتاء اى تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة او
لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك
نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا
لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها لان الجر بها شاذ **تنبيه**
قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل
الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم

يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو
على انتهى وكذا عدا كما مر وفي الخبيصي ان اللام جاءت فعلا في قولك ل زيد
ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر
لمؤنث من وفي يفي واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
اخذ يتكلم على الثاني فقال **او باضافة اسم** اي يخفض الاسم
بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف
كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا
يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله
من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربا زيد
وتصح بادنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل
بدليل العطف الآتي الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي واعجبني
ضرب زيد عمرا اذ المضاف في الاول وان كان وصفا ليس بعامل و
في الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام
لانها اما **على معنى اللام** التي للملك او لشبهه تحقيقا حيث يمكن
النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذي مال
وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يرادفه
او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب **او على معنى من**
البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به
عنه **كخاتم حديد** وثوب خز ولك في هذا نصب الثاني على
التمييز او الحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتأويله
بالمشتق اي مصوغ من حديد **او على معنى في** الظرفية عند
بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول **كمكر الليل** وشهيد
الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

واكثرهم

واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا **وتسمى** هذه الاضافة المنقسمة لما ذكره محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال **و معنوية** لافادتها امرا معنويا **لانها** مفيدة **للتعريف** اى لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد امس **او التخصيص** اى لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس قال فى المغنى والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة او واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا اباله ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها **او باضافة الوصف** عطفا على قوله او باضافة اسم فتكون قسيما له اى يخفض الاسم باضافة الاسم كما مر او باضافة الوصف لعامل عمل الفعل **الى معموله** بان كان بمعنى الحال او الاستقبال سواء كان اسم فاعل **كبالغ الكعبة** وضارب زيد الأن او غدا ام اسم مفعول كمروع القلب **ومعمور الدار** الأن او غدا ام صفة مشبهة كعظيم الامل **وحسن الوجه وتسمى** هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال **ولفظية** لافادتها امرا لفظيا **لانها** جئ بها **لمجرد التخفيف** فى اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما فى نحو حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا الضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة **ولا تجامع الاضافة** وجوبا **تنوينا** ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما **ولا نونا**

تالية للاعراب وهى نون المثنى والمجموع على حدّه وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو مطلقا عن التقييد بما يأتى بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها اوعليها ولا مافيه أل لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لاتجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولازيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدّر فى زيد الشيوع الافى نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله و نحو الضاربو زيد مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله و نحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف بأل ايضا و نحو الضارب رأس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما هى فيه و نحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ماهى فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها لايجوز فيه ذلك على الراجح والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها فى المغنى

باب فى ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد فى الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ماناب عن الفعل وليس فضلة ولامتأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل وانه لاموضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ماهو بمعنى الماضى كهيهات بتثليث التاء وشتان وهو قليل و ماهو بمعنى الامر نحو صه ودونكه وعليكه وهو الغالب و ماهو بمعنى المضارع نحو وا واوه واف وهو دون الاول فهيهات بمعنى بعد كقوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به | وهيهات خل بالعقيق نواصله

وشتان بمعنى افترق كقوله

وشتان هذا والعناق والنوم | والمشرب البارد في ظل الدوم

وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا
وصه بمعنى اسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم
انفسكم و وا بمعنى اعجب كقوله

وا بأبي انت وفوك الاشنب | كأنما ذر عليه الزرنب

او زنجبيل وهو عندي اطيب ومثله وي وواها واوه بمعنى اتوجع و
اف بمعنى اتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما
صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي
كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل
وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع
لغيره ثم نقل اليه كعليك وليك ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا
ومستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء
مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا
كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره
ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي **ولا
يتأخر عن معموله** لقصور رتبته عن مسماه بسبب كونه فرعه
في العمل خلافا للكسائي و تمسكه بقوله تعالى **كتاب الله عليكم**
وما اشبه ذلك لا حجة فيه لانه **متأول** على انه مصدر منصوب
باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم
فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل
المحذوف **ويجزم** الفعل **المضارع في جواب الطلب منه**
اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل **نحو** قوله

مكانك تحمدي او تستريحي فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم

بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي **و لكنه لاينصب** في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فحدّثك بالنصب على الارجح **و** الثاني منها **المصدر** وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدّى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدّى الى مفعولين فاكثر وقد مرانه يجوز حذف فاعله وانه لايغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله **كضرب واكرام** اشارة الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما وجودي واليه اشار بقوله **ان حل محله فعل مع ان** المصدرية والزمان ماض او مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس اوغدا اي من ان ضربته امس اومن ان تضربه غدا **او مع ما** اختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الأن اي مما تضربه الأن فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا اوضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لابالمصدر الامر الثاني عدمي وهو المشار اليه بقوله **ولم يكن** المصدر **مصغرا** فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء **ولا مضمرا** فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي **ولا محدودا** بالتاء فلا يقال اعجبتني ضربتك زيدا الان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه **ولا منعوتا قبل** تمام **عمله** فلا يقال عرفت سوقك اللفيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك اياي المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت **ولا محذوفا** لعدم وجود حروف الفعل

ولا مفصولا من المعمول اى من معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما **ولا متأخراً عنه** اى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول قال التفتازانى والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه لا يشترط فى اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذى هو اصل الفعل فان ظفرنا فى كلام العرب باعمال شئ من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنوّنا ومقرونا بأل **و لكن اعماله** حالة كونه **مضافا** للفاعل مع ذكر المفعول وتركه **اكثر** استعمالا من عكسه ومن اعماله منوّنا وبأل لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة **نحو ولولا دفع الله الناس** ربّنا وتقبّل دعائى اى دعائى اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسّلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا ويعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا **و** اعماله حال كونه **منوّنا** اى مجردا من أل والاضافة **اقيس** من اعماله مضافا وبأل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة **نحو او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما** اى ان يطعم يتيما **و** اعماله مقرونا **بأل شاذ** لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل **نحو** قوله **عجبت من الرزق المسيئ الهه** بنصب المسيئ ورفع الهه بالرزق الذى هو مصدر

وعورض بان الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل **تتمة** يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفى تابع المفعول كأعجبنى اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل **و** الثالث منها **اسم الفاعل** ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله **كضارب ومكرم** اشارة الى انه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف **فان كان** مقرونا **بأل** كالضارب **عمل** عمل فعله **مطلقا** اى ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا **او** كان **مجردا** منها **فبشرطين** لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب **كونه حالا او استقبالا** لتحقق مشابهته للمضارع **واعتماده** ولو تقديرا **على نفى** نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا **او على استفهام** نحو اضارب زيد بكرا الآن او غدا ومهين خالد بشرا ام مكرمه اى امهين **او على مخبر عنه** نحو زيد ضارب خالدا الآن او غدا ومختلفا لوانه اى صنف **او على موصوف** نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا و منه يا طالعا جبلا اى يا رجلا او على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله

وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى
مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاسى خالد ثوبا الآن او غدا ولك
فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغى جاه ومالا من نهض الجر
على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف
او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى
او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف فى الاول الكسائى فاجاز عمله محتجا
بقوله تعالى وكلبهم **باسط ذراعيه** فباسط بمعنى الماضى
وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه **على** ارادة
حكاية الحال الماضية بأن يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر
عنه بالمضارع بدليل ان الواو فى وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم
ولم يقل وقلبناهم وخالف فى الثانى الاخفش فاجاز عمله **و** احتج بقوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت

ولا حجة له فيه لجواز حمله **على التقديم والتأخير** بجعل الوصف
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
قال **وتقدير خبير كظهير** فى والملائكة بعد ذلك ظهير
وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد
والمثنى والمجموع فاعطى حكم ما هو على زنته **و** الرابع منها **المثال**
ولو مثنى او مجموعا **وهو ما** اى اسم **حول للمبالغة** والتكثير
فى الفعل **من** صيغة اسم **فاعل** الثلاثى **الى** صيغة **فعّال**
بتشديد العين كضراب **او فعول** بفتح الفاء كضروب **او مفعال**
بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة **بكثرة** ولهذا وافق
جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها **او فعيل** بكسر العين
وبعدها ياء كسميع **او فعل** بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل
اليهما **بقلة** ولهذا منع بعضهم اعمالهما واما الكوفيون فمنعوا اعمال
الخمسة نظرا الى انها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها

عنه وقدّر واللمنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على
اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به
نحو ماحكاه سيبويه **اما العسل فأنا شراب** بنصب
العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين
وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرضى والمشهور
ان هذه الامثلة لاتتفاوت في المبالغة **و** الخامس منها **اسم**
المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع
عليه ومثل له بقوله **كمضروب ومكرم** اشارة الى انه يصاغ
من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة
في اوله وفتح ما قبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدى بحرف
الجر اذ ليس له مفعول كممرور به او بهما او بهم او بهن ولا يثنى حينئذ ولا
يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدى **و يعمل عمل فعله** المبنى
للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب
عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا او محلا **وهما**
اى المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط فيه
لصحة عمله حتى في عدم التصغير او الوصف ولك في اسم المفعول خاصة
اضافته الى مرفوعه معنى اذا حوّل الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد
مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحوّلت الاسناد ثم اضفت و
هو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة **و** السادس منها **الصفة**
المشبهة اسم الفاعل المتعدى لواحد في امور ستأتى
ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها
على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر **وهى الصفة المصوغة**
من فعل قاصر **لغير تفضيل لافادة** نسبة الحدث الى موصوفها
على جهة **الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له و
استمراره في سائر اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك

تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال فى حسن حاسن وفى ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وصاحبه وفى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه تمت وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدائم اى الماضى المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع فى تحريكه وسكونه وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى **كحسن وظريف و** مجارية له نحو **طاهر وضامر** واسم الفعل لايكون الا مجاريا و منها انها **لايتقدم معمولها** المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل فى العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا انا ضاربه وامتنع فى نحو زيد ابوه حسن وجهه و منها ان معمولها **لايكون اجنبيا** بل سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما فى نحو زيد حسن وجها اى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ الاضميره او سببيه كما فى اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها فى الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لاتعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دائما وانها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة فى الكلام وان أل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها فى ذلك كله و لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها ان **يرفع على الفاعلية**

باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او
على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها و ثانيها ان ينصب
على التمييز او على التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة
كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا
قال والثاني متعين في المعرفة و ثالثها ان يخفض
بالاضافة اى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل
وهو مجرد منها او الاضافة كالحسن وجه او مضاف للمجرد منهما كالحسن وجه
اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه او لمضاف لضميره
كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه أل لشئ من ذلك واذا خفض
المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة
عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما ست و
ثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهى اما رافعة او ناصبة
او جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها ايضا
ست حالات لانه اما بأل كالوجه او مضاف لما فيه أل كوجه الأب او
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من أل
والاضافة كوجه او مضاف للمجرد منهما كوجه اب فالصور ست وثلاثون
صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التى استثنيت والبقية
جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست
والباقى حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات و السابع منها
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة
لصاحبها على غيره في اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن
افعل سواء صيغ من فعل لازم كاكرم او من متعد كاضرب واعلم

ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس واما قوله وحب شئ الى الانسان مامنعا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتى فى بابه **و يستعمل بمن** ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهى لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبى ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كممن انت افضل ومن غلام من انت اجمل **ومضافا للنكرة** مطابقة للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** فى هذه الحالة وكذا فى التى قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول فى الحالة الاولى زيدا وهندا والزيدان والهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو واما قوله كأن صغرى وكبرى من فواقعها فاما لحن او لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفى الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اوّل كافر به فالتقدير اوّل فريق كافر او ولا يكن كل منكم اوّل كافر **و** يستعمل مقرونا **بأل فيطابق** وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل **ومضافا المعرفة فوجهان** اى المطابقة اجراء له مجرى المعرف بأل نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفى هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز

والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول له ولا معه ولا المطلق **ولا المفعول به** على الاصح **مطلقا** اى سواء كان ظاهرا ام غيره بل يصل اليه باللام كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء كخالد اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف فى حواشى التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اوّل بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأى حسن فينصب حين التأويل كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما انه اذا حل الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما فى الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر فى كل لغة **ولا يرفع فى الغالب** اسما **ظاهرا** ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه **الا فى مسئلة الكحل** فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفى او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وفردت بالتأليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما فى المثال وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذى المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدأ وافعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبى وقد يرفع الظاهر مطلقا فى لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله فى الغالب

باب التوابع

وهى جمع تابع وهو المشارك ما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر

واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله فى اعرابه خمسة** باستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى ان يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت فى التبعية رتبت كذلك كما فى التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف والصفة **وهو التابع** هذا كالجنس **المشتق والمؤول به** اخرج به غيره منها ماعدا التوكيد اللفظى المشتق فبقوله **المباين للفظ متبوعه** والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمأول به ما اقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب كجاءنى زيد هذا اى الحاضر ورجل ذو مال اى صاحبه ورجل دمشقى اى منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره فى نحو مررت برجل عدل اى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين **وفائدته** حقيقيا كان او غيره **تخصيص** لمتبوعه ان كان نكرة كجاءنى رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات **او توضيح له** ان كان معرفة كجاءنى زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف **او** مجرد **مدح** له نحو الحمد لله رب العالمين **او ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او ترحم** عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء **او توكيد**

لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها ضربة
واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر له
وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين او تفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة
قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من
ذكر يقال لك ارأيت قاضي بلدنا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه
وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض فى
مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم
اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه **و**
النعت من حيث هو **يتبع منعوته فى** اثنين من خمسة **واحد
من اوجه الاعراب** الثلاثة الرفع والنصب والجر **و** واحد
من التعريف والتنكير سواء رفع ضميره ام اسما ظاهرا فلا
تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة
مخصوصة كقولهم ماينبغى للرجل مثلك اوخير منك ان يفعل كذا ويجب
فى النعت ان يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف او دونه فنحو بالرجل
اخيك بدل **ثم ان رفع** النعت **ضميرا مستترا** عائدا على
المنعوت **تبع** منعوته ولو كان معناه لما بعده كما فى نحو جاء فى رجل
حسن وجها **فى** اثنين ايضا من خمسة **واحد من التذكير و
التأنيث و** واحد **من الافراد وفرعيه** من تثنية وجمع
فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له فى اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من
التبعية كما فى الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كفعول بمعنى
فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تأنيثه كرجل ربعة
وهمزة او امرأة ربعة وهمزة **والا** اى وان لم يرفع ذلك بأن رفع
ظاهرا او ضميرا بارزا **فهو** بالنسبة الى الخمسة الباقية **كالفعل**
الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق فى التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت

كمررت برجلين قائمة امهما وبرجال قائم اباؤهم كما فى الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال **والاحسن نحو جاء فى رجل قعود غلمانه** بلفظ التكسير **ثم قاعد** غلمانه بالافراد الذى هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه فى اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثنى **ثم** يلى افراده باتفاق **قاعدون** غلمانه بجمع جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلونى البراغيث **ويجوز قطع الصفة** ولو تعددت عن التبعية **المعلوم موصوفها** بدونها **حقيقة او ادعاء** بأن ينزل منزلة المعلوم لامر ما **رفعا بتقدير هو** فى حالة النصب والجر **ونصبا بتقدير** فعل فى حال الرفع والجر تقديره **اعنى** فى نعت التوضيح **او امدح** فى المدح **او اذم** فى الذم **او ارحم** فى الترحم او غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا فى نعت التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشار به او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق حينئذ بين تعددها واتحادها فلو احتاج فى حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفى قوله رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبى وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتضى للاستئناف **فائدة**

اعلم ان الاسماء فى نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا فى حكمه لم ينعت به وما احسن قول القائل

اضمرت فى القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا يوصف

وصفت ما اضمرت يوماله　　فقال لى المضمر لا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لانالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أى كمررت برجل اى رجل و الثانى من التوابع **التوكيد** اى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول افصح وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره و هو قسمان لانه **اما لفظى** وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه ويجرى فى جميع الالفاظ فيكون فى الاسم نحو قوله

اخاك اخاك ان من لا اخا له　　كساع الى الهيجا بغير سلاح

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل و فى الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا فى نحو قوله

فأين الى النجاة ببغلتى　　**اتاك اتاك اللاحقون** احبس احبس

و فى الحرف نحو قوله

لا لا ابوح بحب بثنة انها　　اخذت على مواثقا وعهودا

ومنه قوله　اجل جيران كانت ابيحت دعاثره　ويشترط فى الحرف غير الجوابى ان لا يعاد الامع ما اتصل به كعجبت منك منك وأن زيدا ان زيدا او انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ولك ان تقول من اين لهم ان التاكيد فى مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون المجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده فى الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو اولى لك فاولى الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جى به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة و **ليس منه** ما كرر فى قوله تعالى **دكا دكا** لانه لم يؤت به للتاكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشرى و فى قوله

صفا

صفّا صفّا لما مر بل على الحال ايضا اى مصطفين او ذوى صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا والمختار فى نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض **أو معنوى** قسيم قوله لفظى **وهو قسمان** ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره فى الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون **بالنفس والعين** كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجائى خبره او متاعه بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة وتكون العين **مؤخرة عنها** اى عن النفس وجوبا **ان اجتمعا** فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة **ويجمعان** جمع قلة **على أفعل** بضم العين **مع غير المفرد من** اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين ارجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد وعمرو انفسهما او اعينهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وعلم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى **و** القسم الثانى يكون **بكل** وكذا بجميع وعامة واسقطهما لغرابة التوكيد بهما **لغير المثنى** من مفرد او جمع ولكن انما يؤكد بها **ان تجزأ** الغير اى كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما **بنفسه**

كجاء القوم كلهم اوجميعهم اوعامتهم **او بعامله** كبعت العبد كله اوجميعه اوعامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد **و** يكون **بكلا وكلتا له** اى للمثنى **ان صح وقوع المفرد موقعه** ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما و يحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن التوكيد قد يأتى للتقوية لا لرفع الاحتمال **واتحد معنى المسند** الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما فى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما **و** جميع الالفاظ المتقدمة **يضفن** وجوبا **لضمير مطابق للمؤكد** افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا واما قوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل **و** يكون **بأجمع** للمفرد المذكر **وجمعا** للمؤنثة **وجمعهما** فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعا جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ فى الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت **غير مضافة** لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال التخصيص واجمع ترفع احتمال التفريق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ماعداهما من الفاظ التوكيد

معرفة

معرفة واما اجمع فصرح في الشارح بأنه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا
تتمة اكدوا بعد اجمع بأكتع فابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا
فبصعا فبتعا وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع اجمع تقول
جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض و
لا اتباعها لنكرة بخلاف النعت كما قال **و هي بخلاف النعوت**
المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف
لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية و **لا يجوز
ان تتعاطف المؤكدات** بل تورد متتابعة دون فصل كما
تقدم لاتحاد معناها فاقترنت منزلة الشئ الواحد واذا نعت بمفرد وظرف
وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف **ولا ان يتبعن
نكرة** مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة
وندر قوله

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب **يا ليت عدة حول كله رجب**

واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه في
الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من
قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه
التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب وردها ومن
الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة
والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن انشد شهرا مكان حول فقد
حرفه قاله في الاوضح **و** الثالث منها **عطف البيان** اي معطوف
البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم
يحتج الى الحرف لانه عين الاول **وهو تابع موضح** لمتبوعه ان كان
معرفة **او مخصص** له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه

جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص
وخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت
فيوافق متبوعه فى اربعة من عشرة تقدمت فى النعت **كأقسم**
بالله ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابى حفص ذكر لايضاحه
وقد تبعه فى الرفع والافراد والتذكير والتعريف **وهذا خاتم حديد**
فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه فى الثلاثة الاول
والتنكير وافهم كلامه ان عطف البيان لايخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا
وانه يكون فى النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب
البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بأن البيان بيان كأسمه والنكرة
مجهولة والمجهول لايبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون اخص
من بعض والاخص يعين غيره **ويعرب بدل كل** من كل لما فيه
من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد
ان لم يمتنع الاستغناء عنه اى **احلاله محل الاول** فان
امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها
عطف بيان على زيد لابدل لان البدل فى نية تكرار العامل فهو من جملة
اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ وكقوله اى الشاعر

انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى لابدل اذ لايحل محله لأنه يستلزم اضافة
الوصف المفرد المقرون بأل الى الخالى عنها وعن الاضافة لتاليها وهو
غير جائز كما تقدم وقوله

ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على اخوينا لابدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا
فى تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل
الاول نحو يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال
والنساء **تنبيه** تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على ان البدل لابد

ان يكون

ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف فى حاشيته على التسهيل
وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد اجازوا
فى انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال
ابو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى اولى ما يقال فى نعم الرجل
زيدا ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى
وهذا الاستثناء مبنى على ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد
يحتاج اليه لغرض اٰخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته
لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا اٰخر بين البيان والبدل يطلب
من المطولات **و** الرابع منها **عطف النسق** بفتح السين اسم
مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اى عطفت بعضه
على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
فى الاتباع احد الحروف الاٰتية ثم العطف اما اللفظ وهو الاصل وشرطه
امكان توجيه العامل الى المعطوف وعلى المحل وله شروط ثلاثة امكان
ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز اى
الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قسمان
ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى فهو ستة الواو والفاء وثم وحتى
وأو وام وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا
والعطف يكون **بالواو لمطلق الجمع** بين المتعاطفين فى الحكم
لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ على مصاحبه فى الحكم نحو فأنجيناه
واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه
نحو كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل
المعانى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فمجيئها للمعية
اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها فى كل
من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقد ذكروا لها احدا

وعشرين حكما تختص بها من بين اخواتها السنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات

والفاء للجمع في الحكم مع **الترتيب** المعنوي والذكري واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذ عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه فمضت مدة فجعله او الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لاغير نحو ان جئتني فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في اماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب

وثم للجمع مع **الترتيب** كما تقدم **و** المهلة اي **التراخي** في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب

وحتى للجمع مع **الغاية** بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بأن ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى



كلامها و يمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها ايضا ان يكون اسما ظاهرا قال المصنف والضابط ان ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا **لا للترتيب** فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القراٰن حتى سورة البقرة وان كانت اقل ما حفظت ومات كل اب لي حتى اٰدم ومن ادعى انها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطوّل والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم وستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع وردّه ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واو لاحد الشيئين** نحو لبثنا يوما او بعض يوم **او الاشياء** نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاٰية **مفيدة بعد الطلب** اما **التخيير** بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا ومفيدة **بعد الخبر** اما **الشك** من المتكلم كجاء زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله

لنا ثنتان لابد منهما ... صدور رماح اشرعت او سلاسل

قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا **فائدتان الاولى** لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء علي اقمت او قعدت فان

لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
نحو سواء علىّ قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا
وقرأة ابن محيصن او لم تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد
ناقشه فيها الدماميني الثانية اذ انهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان
مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه
في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن
الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهاه عن الجميع
وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان بأخذ احدهما وهذان القولان
جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو . **وام لطلب التعيين** ان
وقعت **بعد همزة داخلة على احد المستويين** في الحكم في
ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كان عالما بأن احدهما عند المخاطب
لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما الا بعندي احدهما لانه معلوم
للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأي وتسمى حينئذ متصلة لان
ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامر خارج
عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام وتسمى ايضا
بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر
نحو ما ادري اقمت ام قعدت سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان
وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت
منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات اي بل هل و
قد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء
او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم
المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما
قبلها . **وللرد** اي رد السامع **عن الخطأ في الحكم** الى الصواب
فيه **لا** فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد او قلب

ولهذا لا يعطف بها الا **بعد ايجاب** او امر او نداء كزيد كاتب لا شاعر رداً على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والأبدي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك **و** للرد عن الخطأ في الحكم **لكن وبل** واقعين **بعد نفي** او نهي فهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا رداً على من اعتقد ان الجائي او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائماً لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك **ولصرف الحكم** عن المتلو بأن ينقل **الى ما بعدها** ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** واقعة **بعد ايجاب** او امر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله

والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح اذ المسئلة ليست قطعية فلينبغي المصير اليه ورفض القياس اذ البحث لغوي و الخامس منها **البدل وهو تابع مقصود بالحكم** المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا **بلا واسطة** فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل **وهو ستة اقسام** احدها **بدل كل من كل** وهو ما كان مدلوله مدلول الاول **نحو مفازا حدائق** و جاء في زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدأ و ثانيها بدل **بعض** من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا او اقل ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كاكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او مقدر **نحو** ولله على الناس حج البيت **من استطاع اليه سبيلا** اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع ادخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتهما الاضافة وهي لا تجامع أل كما مر واجازه الاخفش والفارسي و ثالثها بدل **اشتمال** وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية و امره في الضمير كامر بدل بعض من كل **نحو** يسألونك عن الشهر الحرام **قتال فيه** فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا

جعل نحو اعجبنی زید اخوه بدل اضراب اذ لا یمکن فہم المعنی عند حذفه و
امتنع نحو اسرجت زیدا دابته لانه وان فہم معناه عند الحذف لا یحسن
استعماله بل لا یستعمل و بتقدیر ورود مثله یحمل علی الغلط او نحوه و
رابعها بدل **اضراب** وهو ما یقصد ذکر متبوعه کما یقصد ذکره ولا
علاقة بینهما ویسمی بدل البدا لان المتکلم یخبر بشیٔ ثم یبدو له ان یخبر
باٰخر من غیر ابطال للاول و نفاه بعضهم وادعی ان ما استدلوا به علی ثبوته
محمول علی اضمار بل و خامسها بدل **غلط** وهو ما لا یقصد متبوعه
بل سبق الیه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فیه دون النثر
وعکس بعضهم لان الشعر انما یقع عن ترو وفکر و نفاه بعضهم مطلقا و
ادعی انه تطلبه فلم یجده وانه طالب به من لقیه فلم یعرفه ومذهب
سیبویه والاکثرین جوازه مطلقا و سادسها بدل **نسیان**
وهو ما یقصد متبوعه ثم یتبین فساد قصده **نحو تصدقت بدرهم**
دینار هذا یصلح مثالا للثلاثة الاخیرة اذ یحتمل ان یکون المتکلم
قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الی الاخبار بالتصدق
بالدینار وجعل الاول فی حکم المتروک فیکون بدل اضراب وهذا معنی
قوله **بحسب قصد الاول والثانی** وان یکون قصد الاخبار
بالتصدق بالدینار فسبق لسانه الی الدرهم فیکون بدل غلط ای بدلا عن
اللفظ الذی ذکر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنی قوله **او الثانی**
وسبق اللسان الی الاول وان یکون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم
ثم تبین له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدینار لظهور الخطأ فی القصد
الاول فیکون بدل نسیان ای بدل شیٔ ذکر نسیانا وهذا معنی قوله
او الاول وتبین الخطأ فی قصده والاحسن ان یعطف التابع فی
هذه الثلاثة ببل فیکون من عطف النسق **تتمة** اعلم ان البدل یوافق
متبوعه فی واحد من اوجه الاعراب مطلقا وکذا فی واحد من التذکیر
والافراد وضدهما ان کان بدل کل ما لم یمنع مانع من التثنیة والجمع لکون

احدهما مصدرا او قصد به التفضيل ويخالف فى التعريف والاظهار وضدهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن اتحد اللفظ فى ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كما فى ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم فى شرح الشذور لكنه خالفهم فى الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال فى الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعدد اولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

باب فى ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجرين على القياس **العدد من ثلاثة الى تسعة** جار على خلاف القياس لانه **يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث** ولو مجازيا مفردا كان العدد **نحو** ثلاثة رجال وتسع نسوة و **سبع ليال و ثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة **وكذا العشرة** تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث **ان لم يركب** بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير والتأنيث كما فى الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر و عشرا وفى الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين و ماوازنه **فاعل** من الفاظ العدد **كثالث واربع** الى عاشر يجريان **على القياس** فيذكران مع المذكر ويؤنثان

مع المؤنث **دائما** مفردا كان العدد او مركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث والخامس عشر او السادس والعشرون وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال **فيفرد فاعل** عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت ايات لها فعرفتها — لستة اعوام وذا العام سابع

او يضاف لما اشتق منه فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير كرابع اربعة اى بعض جماعة منحصرة فى اربعة و هذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله **او يضاف ما دونه** اى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضى والاجاز تنوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر فى اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثان فلا تجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائى وحكاه عن العرب

باب فى ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بنى وسمى غير متمكن والا اعرب وسمى متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمى امكن والا منع الصرف وسمى غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما لان فى الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهو اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهى افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم

بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين **موانع صرف الاسم** وتسمى عللا **تسعة** عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة منها مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها

جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو احسن مما في الشرح ومن قوله

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

لذكرها كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب **كأحمد** فيه الوزن والعلمية **واحمر** فيه الوزن والوصف **وبعلبك** فيه التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه العجمة والعلمية **وعمر** فيه العدل والعلمية **واخر** بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف **ومساجد ودنانير** فيهما الجمع اى صيغة منتهى الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة الالف والنون **وسكران** فيه الوصف والزيادة **وفاطمة** فيه التأنيث بالتاء والعلمية **و** مثله **طلحة** وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التأنيث يكون مذكرا ايضا **وزينب** فيه العلمية والتأنيث المعنوي **وسلمى** فيه التأنيث بالالف المقصورة **وصحراء** فيه التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع

اخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب او التأنيث او العجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره الف و نون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال **فألف التأنيث** مطلقا كجرحى ولصدقا **والجمع الذي لا نظير له في الاحاد** العربية اى لا مفرد على وزنه وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب **كل** واحد **منهما** على انفراده **يستاثر** اى يستقل **بالمنع** من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كأنها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا **والبواقي** من الموانع **لا** يستأثر كل منهن بالمنع بل لا **بد** في تحققه **من مجامعة كل علة** المناسب مانع **منهن** احد امرين اما **الصفة** وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع **او العلمية** وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقي كلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان فهو كذلك **و تتعين العلمية مع التركيب** اى المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد

والظروف والاحوال فمبنى والاضافى فمصروف والاسنادى فمحكى والافصح فيه
ان يعرب ثانى جزئيه اعراب مالاينصرف ويبنى الاول على الفتح مالم يكن
آخره ياء فيسكن **و مع التأنيث** اى بغير الالف لاستقلالها
بالمنع كما مر سواء اكان علما لمؤنث ام لمذكر زائدا على ثلاثة احرف ام لا محرك
الوسط ام لا اعجميا ام لا منقولا من مذكر الى مؤنث ام لا لكن شرط تحتم التأنيث
المعنوى فى منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزينب
لتنزيل الزائد منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد
او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث
كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا
ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجئ واذا سمى بالمؤنث المعنوى
مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا **فائدة**
اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على
المعنى الذى يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
ذلك او اما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك **و مع العجمة**
وهى كون الكلمة من اوضاع غير العرب **وشرط العجمة** فى المنع
علميته فى اللغة **العجمية** بأن تنقل الكلمة وهو علم فى العجم الى
لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة فى
لسانهم ثم نقل فى اول احواله علما كبندار فيصرف ايضا لانتفاء علميته فى
لغة العجم **وزيادة على الثلاث** كابراهيم بخلاف الثلاثى فيصرف
وان كان علما فى العجمية كشتر وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه عن
ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لايجتمع
فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او والقاف كمنجنيق او والكاف كسكرجة
وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة محمدا صلى
الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها فى الصرف نوح ولوط
وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا　　وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شئ منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة و قائمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة ويصرف اذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولى كاصبغ واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان و عمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا **و شرط الصفة** اى تأثيرها **التي على** وزن **افعل او** على وزن **فعلان** امران **اصالتها** بأن تكون الكلمة في الاصل صفة **و عدم قبول ها التاء** اما لانه لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية او لها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل او فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع ابنية فعلان مؤنثها على فعلى الا اربع عشرة لفظة جاء مؤنثها على فعلانة فتصرف ويجمعها

اجز فعلا الفعلا نا	اذا استنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا	وسفيانا وضحيانا
وصوجانا وعلانا	وفشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا	واتبعهن نصرانا
وزد فيهن خصانا	على لغة واليانا

وفهم من كلامه ان الصفة العارضة او القابلة للتاء لا اثر لها فى المنع و لهذا قال **فعريان وارمل وصفوان وارنب** اذا كان صفوان **بمعنى فاس و** ارنب بمعنى **ذليل** اى ضعيف. **منصرفة** لقبول الاولين التاء تقول عريانة وارملة ولعروض وصفية الاخيرين اذ صفوان فى الاصل وضع اسما للحجر الاملس وارنب وضع اسما الدابة معروفة فلا اثر لطروّ الوصفية كما لا اثر لطروّ الاسمية كابطح وادهم وارقم **ويجوز فى** نحو **هند** مما هو ساكن الوسط **وجهان** الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التانيث المعنوى وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب السيرافى الصرف نظرا الى ان سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا فبقى بلا سبب واجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة **بخلاف زينب وسقر وبلخ** وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم **وكعمر** فى منع الصرف للعلمية والعدل **عند** جمهور بنى **تميم باب حذام** وهو ما كان على وزن فعال علما للمؤنث وهو معدول عن فاعلة **ان لم يختم براء** فان ختم بها **كسفار** بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا **وامس لمعين** بان يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الامس **ان كان مرفوعا** نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا

وبعضهم اى تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما اى فى باب حذام وفى امس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة و كعمر سحر عند الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اى نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بأل او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بأل او مضافا صرف ايضا كجئتك يوم الجمعة السحر او سحره

باب فى ذكر صيغتى التعجب

وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اى يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله درّه فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال التعجب له صيغتان وضعا الانشائه احدهما ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا و هذا اللفظ اعرابه ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظى للاسناد اليها وحكى عن الكسائى انها لا موضع لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة بمعنى شئ وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب وافعل فعل ماض غير متصرف لتزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى عفو الله واما قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا فشاذ وفاعله ضمير مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بد عائد على ما ولهذا اجمعوا على اسميتها وزيدا منصوب بأفعل على انه مفعول به لتعدى

افعل بهمزة النقل **والجملة** الفعلية فی محل رفع **خبرها** وعند
الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنی الذی والجملة صلة لها او نكرة ناقصة
بمعنی شیء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا ای شیء عظيم و
عند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
والفعل خبرها والتقدير ای شیء احسن زيدا ای جعله حسنا قال ابن
الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الی التعجب لا انها
الآن بهذا المعنی وانما معناها الانشاء كما تقول فی بعت فعل ماض و
فاعل يعنی فی الاصل اذا كنت مريدا به معنی الانشاء فكذلك هذا **و**
الثانية **افعل به** كاحسن بزيد **وهو بمعنی ما افعله**
فمدلولهما من حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر و
ليس بأمر حقيقة اذ لا معنی له **واصله** عند سيبويه **افعل**
بصيغة الماضی وهمزته للصيرورة **ای صار ذا كاغدّ**
البعير ای صار ذا غدة وابقلت الارض ای صارت ذات بقل
واثمرت الشجرة ای صارت ذات ثمرة **فغير اللفظ** من صيغة
الماضی الی صيغة الامر **وزيدت الباء فی الفاعل** قصدا
لاصلاحه لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر
لكونه علی صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح **فمن ثم**
ای من اجل ذلك **لزمت** الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل
ان وصلتها **بخلافها فی فاعل كفی** فيجوز تركها كقوله
كفی الشيب والاسلام للمرء ناهيا ۞ وذهب جماعة الی ان المجرور بالباء فی
محل نصب علی المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلی هذا
يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك
الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا حسن احسن بزيد وعند
بعضهم ضمير المخاطب ای امر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا ای يصفه
بالحسن ثم اجری مجری الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجلان ويا هند

ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على الاختصار فقال **وانما يبنى** قياسا **فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل** متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس **ثلاثى** مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج **مثبت** فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى نحو ماضرب زيد وما عاج بالدواء اى ما انتفع به **متفاوت** فى المعنى اى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتهما الاتفاق فيها **تام** فلا يبنى من ناقص ككان وكاد **مبنى للفاعل** فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده **ليس اسم فاعل على وزن افعل** ويعبر عن هذا بأن لايدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد فى امور كثيرة قاله ابن مالك **تنبيه** اذا اردت التعجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد او اشدد او شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه واشدد ببياضه وما اكثر ان لايقوم وما اعظم ماضرب واما الجامد وما لايتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله فى الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اى بهم وقول على رضى الله تعالى عنه

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما

اى ما اعفها وما اكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور
بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او
مجرور متعلقين بالفعل

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

الوقف قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة
في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام
ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات
الواو والياء او حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك
فيوقف **في الافصح** من اللغتين . **على نحو رحمة** من كل اسم اخره
تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف
حرف علة متحرك انقلبت عنه **بالهاء** اى بابدال التاء هاء فرقا
بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في
ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا
كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف
في الافصح **على نحو مسلمات** مما هو جمع مؤنث سالم وان سمى به
بالتاء . من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا
ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكمسلمات
هيهات وأولات **وعلى** نحو **قاض** مما هو منقوص منون غير محذوف
العين **رفعا وجرا بالحذف** اى بحذف الياء لان التنوين باق
تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من
كلامه انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتى ومثله في الحذف
عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف و
تغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما
تسقط للتنوين وهو منتف في المنادى المقصود **وعلى** نحو **القاضى**
مما هو منقوص مقرون بأل **فيهما** اى في الرفع والجر **بالاثبات**



للياء اذ لاموجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه ارجح من الاثبات **وقد يعكس الامر فيهن** فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله انجاك بكفي مسلمت | من بعدما وبعدما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت | وكادت الحرة ان تدعى امت

قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه وحكي عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد روي عن ابن كثير وورش في احرف من القران وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق **وليس لك في نصب نحو قاض منونا و نحو القاضي غير منون الا اثبات الياء** لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود **ويوقف على اذن** الجوابية بالالف اي بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا **و على نحو لنسفعا** مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية **و على نحو رأيت زيدا** مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء **بالالف** اى بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جئ به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد

فى الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدى لانه
يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه
وقيل يحذف من غير ابدال فى الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة
الاعراب وكما فى غير المنوّن وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف
عليهن بالالف **كما يكتبن** بها اذ الاصل فى كتابة كل كلمة ان تكتب
كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك
كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب انا
زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها
كذلك ونحو اخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك
ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضى فيهما بالياء لان الوقف عليهما
كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن
وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التى هى ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة
بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن
عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر الواحد او نهيه بأمر الاثنين
او نهيهما فى الخط **وتكتب الف** زائدة فى الخط **بعد واو الجماعة**
المتطرفة المتصلة بفعل ماض **كقالوا** او امر كقولوا او مضارع كلن
يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجاربردى فانه وان لم يحصل
التباس فى نحو كلوا واشربوا الان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف
لكن قد يجئ من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا
فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طرداله **دون** الواو الاصلية
فى بنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف **كزيد يدعو** ويغزو لعدم
الالتباس وان قدّر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز ودون واو الجماعة
غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذى يجئ بعد
تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الف لان الواو حينئذ
متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو

المتصلة

المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الفاكما فى الفعل
والاكثر يحذفونها القلة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان
وقع ومنهم من يحذف الالف فى الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره
وزواله بالقرائن **وترسم الالف** المتطرفة فى الخط **ياء** عند
الجمهور **ان تجاوزت الالف الثلاثة** الاحرف بأن كانت
رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها ياء سواء اكانت زائدة لالحاق ام لتأنيث
ام لغير ذلك وسواء كان ماهو فيه فعلا **كاستدعى** واستقصى او
اسما كالمستقصى **والمصطفى** فان كان قبلها ياء رسمت الفا كدنيا
ومحيا واحياء كراهة اجتماع ياءين فى الخط الا يحيى وريى علمين فيرسمان
ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة
وكون الالف اخف من الياء **او** لم تجاوز الثلاثة ولكن **كان اصلها**
الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء اكان ذلك فى فعل **كرمى وهدى**
ام اسم كالرجى **والفتى** فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها
الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه **و** ترسم الالف **الفا** على حالها
فى غيره اى غير مامر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها
ضمير متصل ام لا وسواء اكان ماهى فيه فعلا **كعفا** ودعا ام اسما كالقفا
والعصا ثم اشار الى مايتعرف به الواوى من اليائى بقوله **و**
ينكشف امر الف الفعل بالتاء اى باتصال تاء الفاعل به فمهما
ظهر فهو اصله **كرميت وعفوت** فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة
عن ياء وبالثانى ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان
اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع كيرمى ويعفو لان
الناقص اليائى مكسور العين والواوى مضمومها وبكون الفا واو الوعى لان
اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو وبكون العين
واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس فى كلامهم ماعينه ولامه واو
و امر الف **الاسم بالتثنية** فمهما ظهر فيها فهو اصله **كعصوين**

وفتيين فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا
بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات وبكون الفاء او العين واوا الماضى
وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف امنقلبة عن واو او ياء بأن
لم يكن معها شىء من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمتى والا
بالالف وانما كتبوا الذى بالياء لانقلاب الفه ياء مع الضمير فى لديك وكلا
يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين
واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب
الفهما ياء مع الضمير فى اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها

فصل فى الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه
تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهى همزة سابقة موجودة
فى الابتداء مفقودة فى الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق
بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة
بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم
لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه
انها زيدت متحركة بالكسرة التى هى اعدل لانا نحتاج الى تحرك السكون
اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليبيت بوجه قاله التفتازانى وقد تفتح تخفيفا
وتضم اتباعا ولا تكون فى مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثى ولا رباعى ولا حرف
غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجئ بل تكون فى مواضع اشار اليها والى
بيان حركة الهمزة بقوله **همزة اسم** مبتدأ خبره سيأتى واصله
عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمى حذفت
لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين
لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتى بالهمزة فى اوله **بكسر لها وضم**
وهو قليل والجر ومحل نصب على الحال **و همزة است** وهو
الذى اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على
ستيه **وابن** اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن

افعال حذفت لامه تخفیفا وسکنت فاؤه لتکون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتی بها للتوصل الی النطق بالساکن **وابنم** هو ابن زیدت فیه میم المبالغة سمع فحفظ ولم یقس علیه ونونه تابعة لمیمه فی الاعراب کما فی امرء ولیست المیم بدلا من اللام کما هی بدل من العین فی فم لان ذلک یقتضی سقوط الهمزة لانها عوض **وابنة** اصله بنوة کشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنیث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل من اللام لا للتأنیث لسکون ما قبلها ولانه لو سمی بهما رجلان وانما استفید التأنیث من صیغتهما **وامرء وامرأة** اصلهما مرء ومرأة وهما لغة اخری سکن اولهما ثم زیدت فیه همزة الوصل وان کان علی ثلاثة احرف لان لامهما همزة ویلحقهما التخفیف فیقال مروء مرة فجریا مجری ابن وابنة **وتثنیتهن** ای السبعة المذکورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع **واثنین واثنتین** اصلهما ثنیان وثنیتان کجملان وشجرتان لانهما من ثنیت فحذفت اللام واسکنت الفاء وجیء بهمزة الوصل **والغلام** ونحوه مما بدیٔ بلام التعریف وکلام التعریف میمه فی لغة طیٔ وحمیر واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخلیل یقول ان الهمزة اصلیة وصلت لکثرة الاستعمال **وایمن الله** بناء علی انه مفرد لا جمع یمین اذ لو کان جمعا لم یصح کسر همزته ولم یتصرف فیه بحذف بعضه کما سیأتی وهو مشتق من الیمن بمعنی البرکة ولا یستعمل الا **فی القسم** فاذا قال المقسم ایمن الله لافعلن فکأنه قال برکة الله قسمی لافعلن والضمیر فی قوله **بفتحهما** عائد الی الغلام وایمن وهو واجب فی نحو الغلام لکثرة الاستعمال جائز فی ایمن الله برجحان کما افهمه قوله **او بکسر فی ایمن** وفیه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالک فی قوله

همز ایم وایمن فافتح واکسر اوام قل	اوقل م اومن بالتثلیث قد شکلا
وایمن اختم به والله کلا اضف	الیه فی قسم تستوف ما نقلا

همزة وصل خبر المبتدأ ودخولها فی هذه الاسماء سماعی ویطرد قیاسا فی لام التعریف ومیمه وفیما ذکره بقوله **وکذا همزة الفعل**

الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة
وصل كاستخرج وانطلق و كذا همزة امره كاستخرج
وانطلق و همزة مصدره تبعا لفعله وهو منحصر في احد عشر
بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج
والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب
والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء كالاسلنقى
من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد
الرباعي و همزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه
ساكنا لفظا عند حذف اوّله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل
ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن لفظا
مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة كاقتل واغز واغزي بضمهن
اى بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هو مضمومة وان كانت الضمة في
الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوّز فيه
كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها
ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واضرب وامشوا واذهب
بكسر اى بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في
الثاني اذ ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء
فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما
تركوا فيه المراعاة فاوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة
الوقف وفهم من المثال ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء اكان عين
مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر
او الضم كالباقي اى كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز
اربعة احرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة
واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن عندك

وايمن

وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من الثلاثة

التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف
فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة
الجارحة والحمد لله الذى هدانا لهذا
وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله
رب اوزعني ان اشكر نعمتك التى
انعمت علي وعلى والدى وان
اعمل صالحا ترضاه و
ادخلني برحمتك
في عبادك
الصالحين

وصلى
الله وسلم على اشرف
المرسلين

م م
م

يقول اسير الجناح كسير الجناح محمود العالم بلغه الله المأرب
ووقاه كل ظالم - ان اجل ماتتسابق فيه الهمم ويسعى فى
ميدانه القلم التصدر لحمد ذى الآلاء التى توجهت نحو كل
انسان والنعم التى اعربت انه الواحد الديان والصلاة و
السلام على مصدر كل فعل جمل وجم وظرف تنزل الرحمات التى
ماغادر صيبها احدا الاوعم واله المنتصبين لجزم كلمة البهتان
بخفض اعلام ذويها واصحابه الذين صرفوا هممهم فى استثناء
كل عات تحقيرا به لاتنويها اما بعد فان علم النحو من اجل العلوم قدرا
واعظمها محاسن وفخرا يستقيم به النطق دون الخطا ولاجله يمتد
باع الافهام وتتسع الخطا وان من انفس ما ألف فيه قطر الندا
لامام هذا الفن المتفنن فى سائر ابوابه الواقف على حقيقة خطائه
وصوابه الامام جمال الدين بن هشام ولقد اعتنى بشرحه امه
من اكابر الائمه ومن احسن ماكتب عليه سبكا وصناعه وابهج
ماوضع له بلاغة وبراعه شرح الامام المدقق الفهامه والمحقق
العلامه الامام الفاكهى رحمة الله عليهما ورضوانه فلما حاز
من المزايا مالايحصره عد ولايحيط به حد احب كل من السيد النبيل
والكامل الاصيل محمد افندى شاهين وحضرة المكرونى
الاتقان احمد افندى عسيران ان ينجزا طبعه ليكثرا
باشهاره نفعه رغبة منهما فى الخير وقاهما الله تعالى من كل
ضير فطبع على منوال عجيب واسلوب غريب مصححا على يدى
الفاضل الالمعى والكامل اللوذعى الفهامة السيد احمد
قاسم بلغه الله المغانم فاعتنى بتصحيحه حسب الطاقة البشريه
والاعمال على قدر النيه ولما فاح منه مسك
الختام قلت مؤرخا له بعد التماسه
منى فى هذا العام

قل لمن في النحو رام السبقا ... ورأى الهمة فيه ارتقى
ارتشف قطر الندا تجل الصدا ... وارشق الفكرة فيه رشقا
فهو سفر وجهه اسفر عن ... جمل النحو وابدى فرقا
وكتاب جل قدرا وسما ... عم غربا نفعه والشرقا
زانه الحبر الامام الفاكهى ... بطروس سهلت ما شقا
اعتنى فيها اعتناء راشدا ... أوضح المصدر والمشتقا
سادة النحو عليها اقبلت ... فغدت شرحا به يستسقى
وسقوا اذ ها فهم لما رأوا ... علمه جما كثيرا وسقا
يجزي الله امرء اكثره ... برقيق الطبع خيرا حقا
فالتزمه نحو منه طرفا ... عشق الطبع حلاها عشقا

ثم قل للناس في تاريخه
ان شرح القطر طبعا رق

٥٠٨٥١ ٣٤٠ ٨٢ ٣٠٠

١٢٨١

فهرست كتاب مجيب الندا الى شرح قطر الندا
تأليف الشيخ الفاكهى

فصل عقده لانواع الاعراب	٢٣
فصل فى الاعراب التقديرى	٣٦
فصل فى تقسيم الاسم	٥٣
باب فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر	٨٠
باب فى ذكر الفاعل واحكامه	١٠٣
باب فى ذكر النائب عن الفاعل	١١٠
باب الاشتغال	١١٣
باب التنازع	١١٦
باب فى ذكر المنصوبات	١١٨
فصل فى الكلام	١٢٠
فصل فى احكام توابع المنادى	١٢١
فصل فى ترخيم المنادى	١٢٣
فصل فى الاستغاثة	١٢٥
باب فى ذكر المخفوضات	١٤٢
باب فى ذكر الاسماء العاملة	١٤٨
باب التوابع	١٥٨
باب فى ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا	١٧٤
باب فى ذكر موانع الصرف	١٧٥
باب فى ذكر صيغتى التعجب	١٨١
باب فى الوقف وبعض مسائل الخط	١٨٤
فصل فى الكلام على مواضع همزة الوصل	١٨٨